النهار الانمائي

الأحد ٧٤/١/١٣

جريدة مالية واقتصادية

المدير المسؤول : محمود غزالة • أمين التحرير : ادمون صعب



غبريال خوري •

أجرى « النهار الانمائي » حوارا مع السيد غبريال خوري ، رئيس الاتحاد العمالي العام ، حول الغلاء والمطالب العمالية والاضراب العام المنوي تنفيذه الشهر المقبل وحول اوضاع الحركة النقابية اللبنانية •

● النهار الانمائي : بعض الاوساط النقابية واقسام واسعة من الرأي العام اللبناني يتهمونك بأنك رجل السلطة في الحركة النقابية ، مستندين الى بعض مواقفك وتصريحاتك • فماذا تقول في ذلك ؟

– غبريال خوري : كل انسان حر في قول ما يريد ؛ وهذه الاتهامات التي توجه الي ليست الاولى • والمشكلة هي ان الانسان في الشرق اذا نجح في مهنته يبدأون « التفخيت » عليه • ومما يبعث الالم في النفس هو ان هذه الاتهامات تصدر من غير شعور بالمسؤولية • انني اعمل بوحي ضميري وحياتي النقابية الزاخرة بالنضالات الصامتة منذ ١٩٣٧ ساهمت في ايجاد كيان عامل وفي تحسين اوضاعه • وانا لم اهادن احدا في القضايا العمالية واذا تجاوب معي المسؤولون في بعض الاحيان فليس معنى ذلك اني اهادنهم او اسايرهم •

المطلب غير كاف

● النهار الانمائي : تردد ان الاتحاد العمالي العام ، بقيادتك ، موافق ضمنا على زيادة الاجور بنسبة ١٠ في المئة فقط ، في حين ان الارقام التي نشرها « النهار الانمائي » في الاسابيع الاخيرة تؤكد ان ارتفاع مؤشر الاسعار الرسمي ، المجرد من العوامل الموسمية ، بلغ ، بين ايار وتشرين الثاني من السنة الماضية اكثر من ١١،٢ في المئة • ولو اضفنا الى هذا الرقم ارتفاع كلفة التعليم والطبابة والاسكان لتجاوز الارتفاع الفعلي في مستوى المؤشر ١٤ او ١٥ في المئة في غضون ٦ اشهر • فما هو تعليقكم على ذلك ؟

– غبريال خوري : ان هذه الانباء ليست سوى مداولات صحافية لا اساس لها من الصحة • واللجان القيادية في الاتحاد العمالي العام (مجلس المندوبين) لم تناقش هذا الموضوع ، كذلك فان اجتماعات اللجان المشتركة لم تبحث في تحديد نسبة ارتفاع الاجور وليس من اختصاصها ذلك • وعندما قررنا في الاتحاد العمالي العام مطالبة الدولة برفع الحد الادنى للاجور الى ٣٠٠ ليرة وزيادة الاجور بنسبة ١٥ في المئة ، كنا مقتنعين بأن هذا المطلب غير واف بالغرض المطلوب • ان استمرار فوضى الاسعار يجعل المطالب قابلة للتعديل كل يوم ولا بد في هذا المجال من كسر الاحتكار الذي يكاد يخنقنا • وعلى الحكومة ان تمد الينا يد العون في ذلك • وأعتقد جادا ان الخلل بين الطبقات اذا تفاقم يؤدي الى الجوع والثورة •

مجلس المندوبين يقرر

● النهار الانمائي : تقرر ان يبدأ الاضراب العمالي العام في السادس من شباط المقبل ، فما هي الخطوات التي اتخذها الاتحاد العمالي العام في التحضير للاضراب ؟

– غبريال خوري : لا نستطيع تنفيذ الاضراب قبل ان يجتمع مجلس المندوبين في الخامس عشر من الشهر الحالي • والمجلس هو الذي يقرر سياسة الاتحاد العمالي العام ويحدد الاجراءات العملية • واستبعد ان يرفض مجلس المندوبين اعلان الاضراب العام في الموعد المحدد • واذا كان التجار والنواب مستائين من تفشي موجة الغلاء فكيف الحال بالنسبة الى العمال وذوي الدخل المحدود ؟ نحن ماضبون في الاضراب ، لكني لا استطيع ان اؤكد شيئا الآن •

● النهار الانمائي : ان الاضراب يحتاج الى تحضير ، فماذا عن الاجراءات الملموسة في هذا المجال ؟ وماذا عن الجمعيات العمومية في النقابات والمؤسسات الصناعية؟ وماذا عن عمليات تعبئة القواعد النقابية ؟ وهل تعتقد ان اي اضراب ينجح من غير تحقيق هذه الاجراءات ؟

– غبريال خوري : ليست هناك مقررات حاسمة قبل اجتماع مجلس المندوبين !

– النهار الانمائي : هناك فريق داخل الاتحاد العمالي العام بدأ يلمح الى انه قد ينفرد في اتخاذ مقررات بمعزل عن ارادة القيادة الحالية للاتحاد العمالي العام • فما رأيك في ذلك ؟

– غبريال خوري : لكل اتحاد نقابي الحرية في اتخاذ القرار الذي يراه مناسبا • لكن اذا كانت مثل هذه المبادرات تضر بمصلحة العمال او بالوحدة النقابية فان الاتحاد العمالي العام يحتفظ بحقه في مناقشتها ورفضها ومحاربتها : خصوصا اذا دفعت هذه المبادرات الاتحادات الاخرى والعمال الآخرين الى القيام بأعمال مضرة او تخريبية • ولا بد من استشارة المجلس الاعلى للاتحاد العمالي العام في كل تحرك يطال مصالح الطبقة العاملة اللبنانية ككل ، على ان تبقى لكل اتحاد استقلاليته النسبية في القطاع الذي يعنيه مباشرة • وهذا الامر يقودنا الى الحديث عن الهيكلية النقابية، وأحب ان أؤكد ان سياسة الدولة الراهنة في مجال الترخيص للاتحادات النقابية ، تنسجم مع سياسة الاتحاد العمالي العام في شأن الهيكلية النقابية •

لا أحد يضغط

– النهار الانمائي : تردد ان الدولة تحاول الضغط عليك واستمالتك عن طريق ضم سنوات خدمتك في بنك سوريا ولبنان الى سنوات خدمتك في البنك المركزي وبالتالي احتساب تعويضاتك على اساس راتبك الحالي ، فما هو ردك ؟

● غبريال خوري : اني بصراحة تامة ، اشكر وزير الشؤون الاجتماعية والمدير العام للوزارة اللذين تجاوبا معنا وحالا دون اعلاننا الاضراب في سبيل تحقيق هذا المطلب الذي تحدثت عنه في حينه • ونحن الآن في انتظار ان ينشر القرار في الجريدة الرسمية • الا اني اود ان اؤكد ان هذا الاتفاق لم يمنعنا في اليوم التالي من التهديد بالاضراب بسبب بعض المشكلات الطارئة في القطاع المصرفي • على كل حال ليس هنالك احد يستطيع ان يضغط علي ، واني اقر بكل اخلاص ان احدا من المسؤولين لم يبحث معي في هذا الموضوع •

كمال حمدان

النفط والطاقة في الهواء مدة ٣ ساعات

استمع الفرنسيون ، يوم السبت ٥ كانون الثاني ، ولمدة ثلاث ساعات الى طاولة مستديرة حول ازمة الطاقة والعلاقات العربية الاوروبية، وضمت هذه الطاولة التي نظمتها مصلحة الاذاعة والتلفزيون الفرنسية كلا من السادة : : جان مرسيل جانيتي ، وزير الصناعة الفرنسي السابق ، وهنري سيمونه وزير الاقتصاد البلجيكي السابق وبيار اوري عن الحزب الاشتراكي الفرنسي ، والفرد سوفي، المحرر في « لوموند » وجان بيار شوفاليه مؤلف كتاب حديث عن « اللعبة النفطية الجديدة » ، وعن الشركات النفطية كان أ• برنار ، مدير شل ، وعن الجانب العربي الدكتور نقولا سركيس ، الخبير النفطي •

وتركزالبحث حول الاسعار واوضاع الشركات • وفتح ممثل الحزب الاشتراكي السيد اوري النار محذرا العرب من « انهم سيعزلون في الصحراء وحدهم مع نفطهم » •

ورد عليه الدكتور نقولا سركيس فقال ان من مصلحة الدول العربية المحافظة على نفطها اطول مدة ممكنة لان البترول هو عامل تصنيع اضافة الى كونه عامل طاقة • واشار الى ان هنالك اكثر من عشرة آلاف مادة تستخرج من النفط •

وردا علىسؤال من احد المستمعين صرح ممثل شركات النفط السيد برنار بان الشركات لا علاقة لها بالسياسة ومهمتها الاساسية هي تأمين حاجة العالم الى الطاقة وبالتالي هي لا تقف بجانب الدول المنتجة للنفط ولا الدول المستهلكة له •

ولاحظ الدكتور سركيس ان مبرر وجود الشركات هو الربح • واعطى دليلا واحدا مستمدا من عملية حرق الغاز المرافق للنفط يوميا •

واشار الى ان الشركات احرقت خلال عام ١٩٧٣ نحو ١٥ مليار متر مكعب من هذا الغاز بدلا من حقنة في الآبار • وتبلغ قيمة هذا الغاز المحروق مليار دولار • واضاف ان سياسة الشركات هذه هي « سياسة حمقاء ومجرمة » •

اللحوم :
لا حل
قبل نيسان

الخضر والفاكهة :
أسعار الاسمدة
تزيد
كلفة الانتاج
(ص ٢)

●

موجة العنف :
الضيق يغذي
السرقة والسلب
(ص ٥)

●

البر منصور في المجلس :
الطبقة المتوسطة
مهددة بالزوال
(ص ٨)

هكذا تعيش العائلة المتوسطة الدخل

ربة بيت تعيش تحت سماء لبنان في المدينة سنة ١٩٧٤ كما يعيش الناس العاديون تضع أمام أصحاب الحل والربط ، هذا البيان المتواضع الأولي بل البدائي حول مصروف العائلة من عامة الناس خلال سنة من سنوات الغلاء الراهن . واتخذ المعلم الرسمي بمثابة مثال.

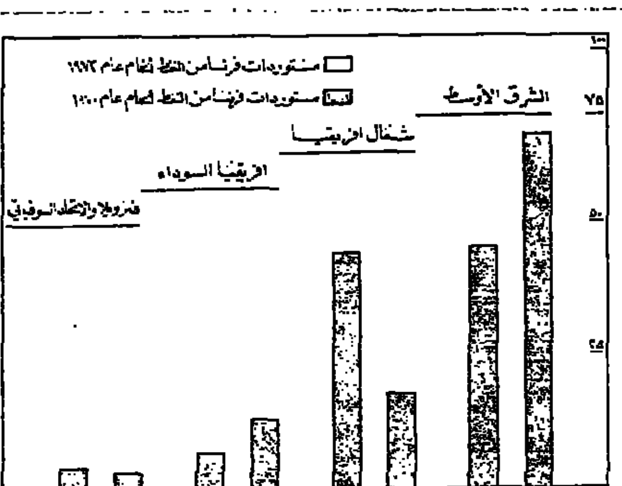
المصروف السنوي لعائلة مؤلفة من أربعة أشخاص فقط : والدين وولدين في سن الدراسة الابتدائية

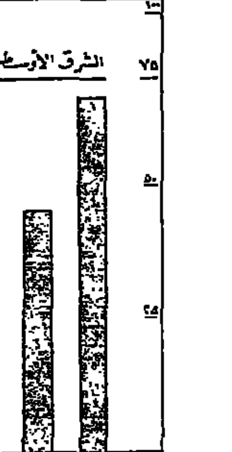
سكن	غذاء: النوع	في الاسبوع	في السنة	كساء	طبابة	ترفيه	تعليم	المجموع السنوي	المصروف الشهري
النوع : غير فخم غرفتا نوم ٢٥٠٠ ل.ل								٢٥٠٠ ل.ل.	
	لحم	٢٠ ل.ل.	١٠٤٠ ل.ل.	الرجل ٢٥٠ ل.ل.	الجميع ٣٠٠ ل.ل.	١٠٠ ل.ل.	مجاني مع	٤٦١٧ ل.ل.	
	خبز	٧ ل.ل.	٣٦٥ ل.ل.	الزوجة ٣٠٠ ل.ل.			ثمن الكتب	١٠٠٠ ل.ل.	
	خضر	١٥ ل.ل.	٧٨٠ ل.ل.	الولدين ٣٠٠ ل.ل.			ومصاريف مختلفة	٣٠٠ ل.ل.	
	فاكهة	١٥ ل.ل.	٧٨٠ ل.ل.	أحذية ١٥٠ ل.ل.			٢٠٠ ل.ل.	١٠٠ ل.ل.	
	زيوت وزبدة		٢٥٠ ل.ل.	الجميع			خاص ١٢٠٠ ل.ل.	١٢٠٠ ل.ل.	
	نشويات	١ ل.ل.	٥٢ ل.ل.	١٠٠٠ ل.ل.	٣٠٠ ل.ل.	١٠٠ ل.ل.	مع تعليم خاص	٩٧١٧ ل.ل.	٨٠٩ ل.ل.
	حلويات	٣ ل.ل.	١٥٠ ل.ل.				مع تعليم مجاني	٨٧١٧ ل.ل.	٧٠٩ ل.ل.
	اجبان والبان		٥٥٠ ل.ل.						
	ارز وسكر		١٥٠ ل.ل.						
	زيتون		٣٠ ل.ل.						
	غاز		٧٥ ل.ل.						
	تنظيف		٣٠ ل.ل.						
	بن		١٠٠ ل.ل.						
			٤٦١٧ ل.ل.						

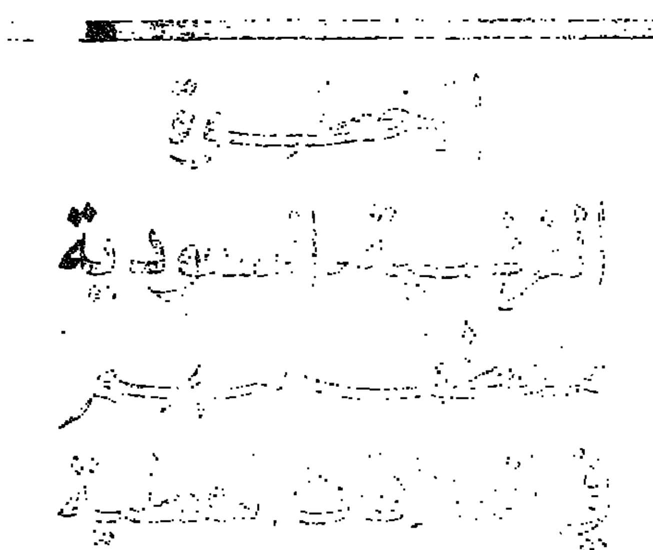
ملاحظة : هذا البيان لا يتضمن فرش البيت والتوفير والطوارئ والسيارة أو التنقليات والتلفون والكهرباء والماء والرسم البلدي والتدفئة والاستقبال ...

أساس راتب حامل البكالوريا ٢٢٥ ل.ل. أساس راتب حامل الشهادة التعليمية ٣٥٠ ل.ل.

تقديم : برنيست حوبك







ما كان احد ، قبل سنتين او ثلاث ، يتوقع ان السعودية قد تبيع من نفطها الخام الى فرنسا او الى دولة اوروبية اخرى ، في شكل مباشر وفي معزل عن الشركات النفطية الاميركية الكبرى • ولئن تم الاتفاق المبدئي بين السعودية وفرنسا على تزويد الاخيرة بثمانمئة مليون طن من النفط الخام ، خلال السنوات العشرين المقبلة ، فان هذا الاتفاق يحمل في طياته انعطافا بارزا في السياسة النفطية السعودية •

وهذه هي المرة الاولى التيتعقد السعودية صفقة بهذا الحجم ، مع احدى الدول الاوروبية المستهلكة للنفط • وقد يكون ذلك مؤشرا على المحاولات السعودية الجديدة الرامية الى الانعتاق النسبي من الارتباط النفطي بالولايات المتحدة من جهة، وعلى نيتها تعزيز قطاعها النفطي العام ، عبر زيادة نسبة مشاركتها في رؤوس اموال الشركات النفطية الاميركية من جهة اخرى ويؤكد هذه النية السعودية أن النسبة الكبرى من نفط المشاركة السعودي (المشاركة السابقة بنسبة ٢٥ في المئة) بيعت بموجب عقود قصيرة ومتوسطة الاجل ، وبات من الصعب بالتالي تغطية التعهدات النفطية السعودية الجديدة تجاه فرنسا من غير زيادة نسبة المشاركة السعودية في رؤوس اموال الشركات النفطية الاميركية •

والواقع ان العلاقات النفطية بين السعودية وفرنسا كانت ضعيفة ومحصورة حتى اواخر الستينات ، لكنها شهدت تطورا سريعا وملحوظا بعد الاجراءات التأميمية التي اتخذتها الجزائر ضد المصالح النفطية الفرنسية بعد عام ١٩٦٧• وعقدت اتفاقات عدة بين الجانب الفرنسي الممثل بشركة ايلف – ايراب وشركة النفط الفرنسية وبين الجانب السعودي الممثل بشركة بترومين (شركة وطنية) • ثم اخذت حصة النفط السعودي من اجمالي المستوردات النفطية الفرنسية تتزايد في شكل ملحوظ حتى بلغت عام ١٩٧٢ اكثر من ٢٠ في المئة منها اي بزيادة قدرها ٤٧ في المئة عن المستوى المحقق عام ١٩٧١ •

ومعلوم ان فرنسا استوردت عام ١٩٧٢ اكثر من ١١٨ مليون طن من النفط الخام ، ٦٦ في المئة منها من الشرق الاوسط و ١٨ في المئة من شمال افريقيا و١٢ في المئة من افريقيا الاستوائية و ٢ في المئة من فنزويلا والاتحاد السوفياتي • والاتفاق الفرنسي السعودي الاخير يرفع حصة الشرق الاوسط بنسب عالية •

عمارة في الاشرفية
تنطح سحاب بيروت
(ص ٦)

هكذا من الأصل

قضية اللحوم

لماذا ارتفعت اسعار اللحوم في شكل مفاجيء فاصبح الكيلوغرام من لحم الضأن الطازج يباع بالجملة (بعظمه) بمبلغ يراوح بين ٦٥٠ و ٦٧٥ قرشا بعدما كان يباع قبل حرب تشرين بمبلغ يراوح بين ٤٥٠ و ٤٧٥ قرشا • وهو يباع للمستهلك بين ١١٥٠ و ١٢٥٠ قرشا علما ان رأس الماعز يشتريه القصاب مع العظم والدهن ويبيعه للمستهلك مصنفا حسب طلبه (نسبة العظم من اللحم القائم ٢٠ في المئة) •

السيد عبد الرحمن بكداش العدو، رئيس اتحاد القصابين ، قال « ان عددا من التجار كانوا صدروا كميات كبيرة من الاغنام الحية الاحتياطية الى الخارج (ليبيا) الامر الذي ادى الى ارتفاع اسعار لحم الضأن الطازج • وعلى الرغم من صدور قرار بمنع اعادة تصدير المواشي المستوردة فان اسعار الضأن الطازج استمرت في الارتفاع • ولولا صدور القرار لارتفعت اسعار اللحوم اكثر من ذلك بكثير بل ربما كانت البلاد تواجه الان ازمة ندرة اللحوم » •

الاسباب الرئيسية لارتفاع اسعار اللحوم يلخصها الرئيس العدو في مذكرة رفعها الى مكتب الانتاج الحيواني في تاريخ ٧ – ١ – ٧٤ وهي تنص على الآتي :

« اولا – ان البلدان المنتجة للمواشي ومنها سوريا وتركيا اللتين كنا نؤمن منهما نسبة ٧٥ الى ٨٠ في المئة من استهلاكنا المحلي تعيشان فترة نهاية موسم المواشي الاستهلاكية خلال فصل الشتاء ، وان نضج المواشي الجديدة وعرضها للاستهلاك لا يبدأ الا خلال شهر نيسان واواخره تقريبا •

« ثانيا – ان تركيا ما زالت متوقفة عن السماح بتصدير الاغنام الينا منذ اكثر من ثلاثة اشهر •

« ثالثا – ان سوريا اصبحت تتشدد منذ اكثر من شهر في تصدير الاغنام بغية حماية المستهلك السوري بالقياس الى نقص المواشي الاستهلاكية ضمن اراضيها • واضطرت من اجل تأمين كفاية المستهلك السوري من مادة اللحم الى ان تفرض على تاجر اغنام تقديم ١٥٠ رأسا من الضأن وباسعار محدودة في مقابل السماح له بتصدير ٦٠ رأسا الى الخارج •

« رابعا – ان مربي المواشي في سوريا اصبحوا اكثر تمسكا بمواشيهم اليوم بعد هطول الامطار الغزيرة وظهور بوادر تحسن في المراعي السورية املا في تنمية مواشيهم ومضاعفة اوزانها من دون تكبيدهم نفقات علفها بالحبوب المرتفعة الثمن •

« خامسا – تدني كميات المواشي الاحتياطية وتقلصها وهي التي كانت متوافرة لدينا بسبب الاستهلاك المحلي المتلاحق وتصدير كميات ضخمة منها قبل قرار منع اعادة التصدير •

« سادسا – عدم ورود كميات اضافية من الاغنام الرومانية الحية وتوقفها ابتداء من اواخر الشهر الماضي بسبب حلول فصل الشتاء » •





الكيلو بـ ١٢٢٥ ليرة !

١٠ كيلوغرامات لحما سنويا

لا حل قبل نيسان

وختم انه من غير المرتقب حصول تدن في اسعار اللحوم قبل شهر نيسان المقبل وبالتالي اذا عمدت الدولة الى تأمين كميات كافية من علف المواشي للمستوردين وباسعار تشجيعية فقد تؤدي الى التخفيف من حدة غلاء اللحوم او تجميد هذا الغلاء على الاقل حتى بداية موسم المواشي الاستهلاكية في شهر نيسان •

١٠ كيلو للفرد سنويا

ولبنان بلد غير منتج للمواشي الاستهلاكية الا في حدود ١٠ في المئة فقط وهو يستورد سنويا نحو مليون رأس من مختلف انواع المواشي (غنم وماعز وبقر •••) •

وتبلغ قيمة هذه المواشي مع مشتقاتها (الحليب المجفف والالبان والسمون والعلف) قرابة ٢٠٠ مليون ليرة سنويا وهذا المبلغ الضخم الذي يذهب الى الخارج لا يؤمن اكثر من ١٠ كيلوغرامات من اللحم للفرد الواحد بينما يراوح نصيب الفرد في اكثر البلدان المتقدمة والنامية بين ٥٠ كيلوغراما و١٠٠ كيلوغرام سنويا وحتى اسرائيل التي كانت تؤمن استهلاكها من اللحوم قبل عام ١٩٥٥ من الصومال والحبشة وتركيا هي اليوم تنتج كفايتها من المواشي الاستهلاكية وتصدر كمية من هذا الانتاج الى الخارج ، ونصيب الفرد فيها من مادة اللحم وحدها يراوح بين ٥٠ و ٥٤ كيلوغراما في السنة اضافة الى ٢٨ كيلوغراما من لحوم الدواجن • علما ان نصيب الفرد في لبنان من الدواجن لا يتعدى الخمسة كيلوغرامات •

هل ساهمت اللحوم المجلدة في حل ازمة اللحوم في لبنان ؟

يدخل لبنان سنويا ٣٠ مليون كيلوغرام من اللحوم الطازجة و ٥ ملايين من اللحوم المجلدة والاخيرة يذهب ثلثاها الى الفنادق والمطاعم وتقدم الى السياح والاجانب والباقي يشتريه المستهلك اللبناني وكميته لا تتعدى المليوني كيلوغرام ، علما ان الغلاء رافق اللحوم المجلدة كذلك نظرا الى ارتفاع اسعارها في بلدان المنشأ •



السيد عبدالرحمن بكداش العدو •

الاهتمام بالثروة الداخلية

الحل ؟

انماء الثروة الحيوانية ضمن الاراضي اللبنانية • ولكن اي بلدية في لبنان ، وفي المحافظات الخمس، تسمح بانشاء زرائب في نطاقها؟

هنالك اراض مصنفة بورا تملكها الدولة ويمكن استصلاحها واقامة زرائب فيها الى جانب مزارع لمواد العلف وهذه الاراضي تقع في البقاع والشمال والجنوب • وتقدر تكاليف هذا المشروع بـ ١٢ مليون ليرة فقط هي بمثابة قروض موسمية مضمونة في الارض وتسترد على مراحل ، واذا بدأ العمل به الان فان لبنان يستطيع خلال السنوات الخمس الاولى تأمين بين ٢٥ و ٣٠ في المئة من حاجاته الى اللحوم • وفي المرحلة اللاحقة بين ٥٠ و ٦٠ في المئة ، الى ان يتمكن من انتاج كامل حاجاته الاستهلاكية من اللحوم ومشتقات المواشي الاخرى •

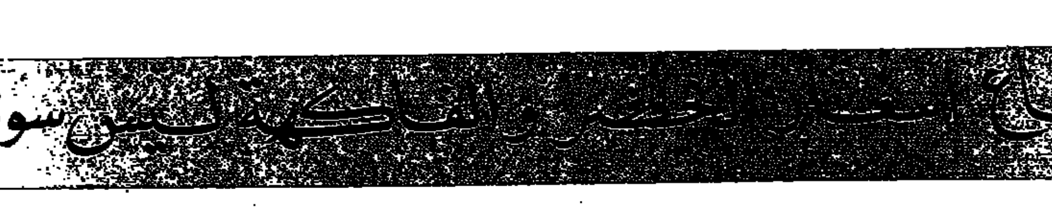
مي ضاهر

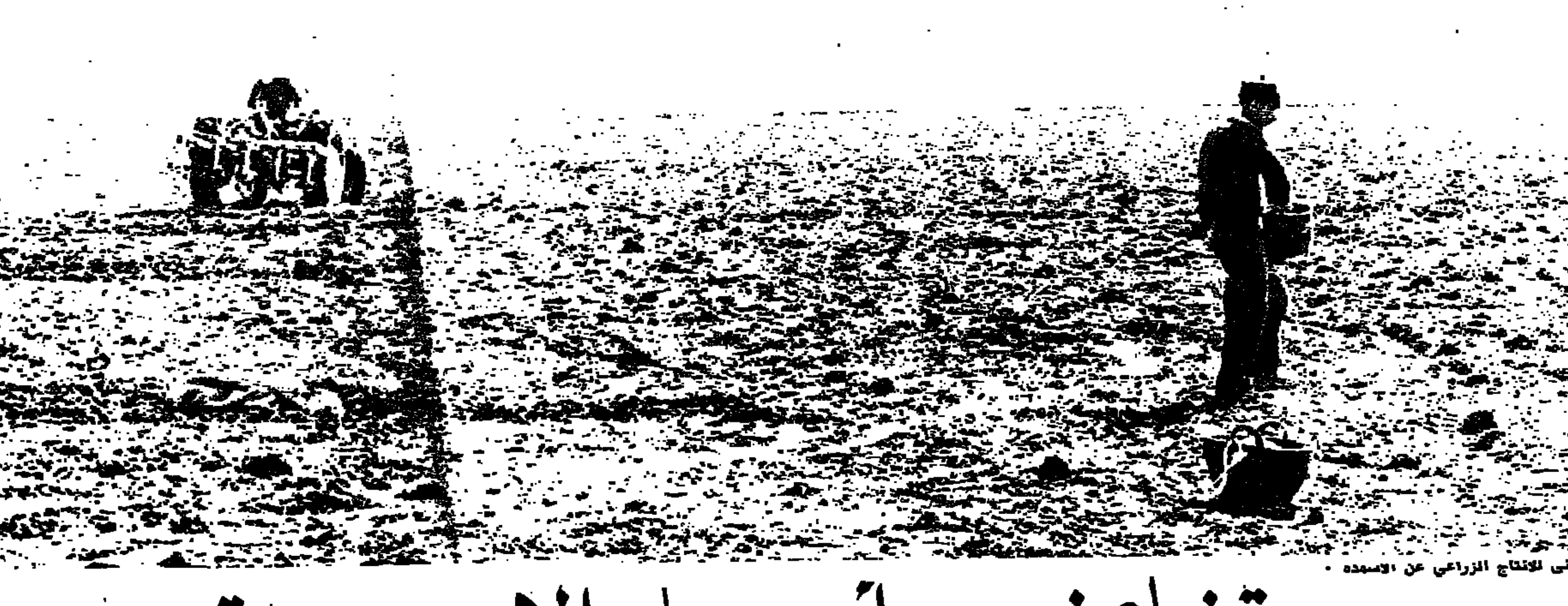
اسعار الاغنام الحية والمنبوحة بالكيلوغرام منذ ١٩٦٠ (بالجملة)

التاريخ	سعر الغنم الحي بالكيلوغرام ق• ل•	سعر الغنم المذبوح بالكيلوغرام ق• ل•
١٩٦٠	١٦٠ – ١٧٠	٣٢٠ – ٣٥٠
١٩٦١	١٢٥ – ١٤٠	٢٥٥ – ٣٠٠
١٩٦٢	١١٥ – ١٢٥	٢٤٠ – ٣٠٠
١٩٦٣	١٥٠ – ١٦٠	٣٢٠ – ٣٥٠
١٩٦٤	١٤٠ – ١٥٥	٣٠٠ – ٣٤٥
١٩٦٥	١٥٥ – ١٧٠	٣٣٠ – ٣٩٠
١٩٦٦	١٦٠ – ١٧٥	٣٤٠ – ٤٠٠
١٩٦٧	١٨٠ – ٢٠٠	٤٠٠ – ٤٢٥
١٩٦٨	١٨٠ – ٢٠٠	٤٠٠ – ٤٢٥
١٩٧٠	١٩٠ – ٢٢٠	٤٠٠ – ٤٢٥
١٩٧١	٢٥٠ – ٢٧٠	٤٢٥ – ٤٥٠
١٩٧٢	٢٦٠ – ٢٨٠	٤٢٥ – ٤٧٥
١٩٧٣	٣٥٠ – ٣٧٥	٦٧٥ – ٧٠٠

أسعار الابقار والعجول الحية والمنبوحة بالكيلوغرام منذ ١٩٦٠ (بالجملة)

التارخ	سعر الابقار والعجول الحية بالكيلوغرام ق• ل•	سعر الابقار والعجول المذبوحة مع العظم بالكيلوغرام ق• ل•
١٩٦٠	١١٠ – ١٢٠	٢٤٠ – ٢٥٠
١٩٦١	١٢٠ – ١٤٠	٢٨٠ – ٣٠٠
١٩٦٢	١٢٥ – ١٥٠	٣٠٠ – ٣٢٠
١٩٦٣	١٢٠ – ١٤٠	٣٠٠ – ٣١٠
١٩٦٤	١٣٠ – ١٤٠	٣٠٠ – ٣١٠
١٩٦٥	١٣٠ – ١٤٠	٣٠٠ – ٣١٠
١٩٦٦	١٤٥ – ١٦٠	٣٢٠ – ٣٤٠
١٩٦٧	١٦٠ – ١٧٠	٣٤٠ – ٣٥٠
١٩٦٨	١٦٠ – ١٧٠	٣٤٠ – ٣٥٠
١٩٦٩	١٦٠ – ١٧٠	٣٤٠ – ٣٥٠
١٩٧٠	١٨٠ – ٢٠٠	٤٠٠ – ٤١٠
١٩٧١	٢٠٠ – ٢٢٥	٤٥٠ – ٤٧٥
١٩٧٢	٢٥٠ – ٢٧٥	٤٧٥ – ٥٢٥
١٩٧٣	٢٧٥ – ٣٠٠	٥٧٥ – ٦٢٥





لا غنى للانتاج الزراعي عن الاسمدة •

تضاعف أسعار الاسمدة يزيد كلفة الانتاج الزراعي

اسعار الاسمدة في لبنان سجلت هي الاخرى ارتفاعات كبيرة في الاسابيع القليلة الماضية • وهذه الارتفاعات انعكست وسوف تنعكس على كلفة المنتجات الزراعية اللبنانية اذ هي تشكل نسبة ملحوظة منها • واذا كان سعر كيلو اللوبيا يباع اليوم بثلاث ليرات ونصف ليرة وكيلو الارز بليرتين ونصف ليرة والبندورة بليرة وربع ليرة والكوسا باكثر من ليرتين والجزر بنصف ليرة ••• ، فلا يستبعد ، في حال استمرار اسعار الاسمدة في الارتفاع • ان تتضاعف اسعار هذه المنتجات وتصبح طعام النواب والوزراء والمحتكرين فحسب •

واذا كانت الزيادات الهائلة التي طرأت على اسعار النفط والمشتقات النفطية والبتروكيميائية دفعت اسعار الاسمدة الازوتية الى الارتفاع ، فان « القفزات » التي سجلتها اسعار الفوسفات المغربي ادت الى مضاعفة اسعار الاسمدة الفوسفاتية المستوردة الى لبنان •

وبلغ ارتفاع اسعار السوبرفوسفات، في عدد من المناطق اللبنانية ، أكثر من مئة في المئة في غضون أسابيع • ومعظم حاجات لبنان من الاسمدة تلبى بواسطة الاستيراد ، بعدما انتكس الانتاج المحلي وتوقف معمل [illegible] عن العمل عام ١٩٧١• [illegible] استيراد الاسمدة، في شكل رئيسي ، اربع أو خمس شركات محلية، تؤمن حاجات السوق الداخلية وتعيد تصدير بعض الكميات الى السوقين العربية والافريقية •

سوق شبه احتكارية

ومن شأن التركيب شبه الاحتكاري لسوق الاسمدة اللبنانية تشجيع الشركات على تحميل المزارع زيادات في الاسعار تفوق الزيادات الحاصلة في أسواق المنشأ ، في ظل غياب الدولة التام وانعدام الرقابة الرسمية والفعلية على الاسعار • ومثل هذه الخطوة تصب النار على زيت اسعار المنتجات الغذائية في البلد •

اسواق المنشأ

ماذا حصل في اسواق المنشأ ؟

أسعار الفوسفات سجلت ارتفاعات قياسية في الفترة الاخيرة ، بعدما ارتفعت ، بنسب عالية ، اسعار معظم المواد الاولية • فقد اتخذت الحكومة المغربية قرارا يقضي برفع سعر الفوسفات الوطني بنسبة ثلاثمئة في المئة ، من ١٤ دولارا الطن الى ٤٢ دولارا ابتداءا من بداية السنة الحالية، وتأتي هذه «القفزة» في سياق الزيادات الملحوظة التي طرأت على أسواق المواد الاولية حيث ارتفعت ، السنة الماضية ، أسعار الزنك بنسبة ٤ أضعاف واسعار النحاس بنسبة ضعفين واسعار الجلد بنسبة ٣ اضعاف واسعار القطن بنسبة ٦٠ في المئة •••

وتجيء زيادة اسعار الفوسفات المغربي في الوقت الذي ترتفع حاجات العالم الى الاسمدة بسبب ارتفاع استهلاك المواد الغذائية والحبوب في شكل خاص • وقد أدى تزايد صادرات الولايات المتحدة من القمح والصويا الى توسيع رقعة الاراضي الزراعية في اميركا مما ساهم في رفع الطلب في اسواق الاسمدة الاميركية • ونتج عن هذا الوضع ارتفاع في الحاجات الداخلية الى الفوسفات الاميركي • ويعني ذلك مزيدا من « الحرية » بالنسبة الى الصادرات الفوسفاتية – المغربية التي اصبحت تملك مجالات تصريف واسعة في الاسواق العالمية • وهذا ما يفسر كون قرار الحكومة المغربية مضاعفة سعر الفوسفات لم يؤثر ، في شكل جذري ، على حجم العقود والصفقات الفوسفاتية المحققة ، خصوصا ان موقع المغرب الجغرافي القريب من اسواق التصريف الاوروبية يرفع القوة التنافسية للفوسفات المغربي، في ظل الارتفاع الكبير الحاصل ، في الوقت الراهن، في اسواق النقل البحري •

المغرب هو الاول

ويأتي المغرب في طليعة مصدري الفوسفات في العالم وهو يحتل المرتبة الثانية في ميدان الانتاج ، بعد الولايات المتحدة • وقد ارتفع مقدار استخراج الفوسفات من ١٠٫٣ ملايين طن عام ١٩٦٨ الى ١٦٫٥ عام ١٩٧٢ ، وبلغت المبيعات عام ١٩٧٣ اكثر من ١٧ مليون طن • وسجل انتاج الفوسفات المغربي رقما قياسيا في السنة الماضية حيث بلغ ١٩٫٥ مليون طن ، اي ضعفي ما كان لعشر سنين خلت • وانفقت الخطة الخمسية ١٩٦٨ – ١٩٧٢ أكثر من سبعمئة مليون درهم لفتح مناجم جديدة ولتوسيع المناجم القديمة وتجهيزها •

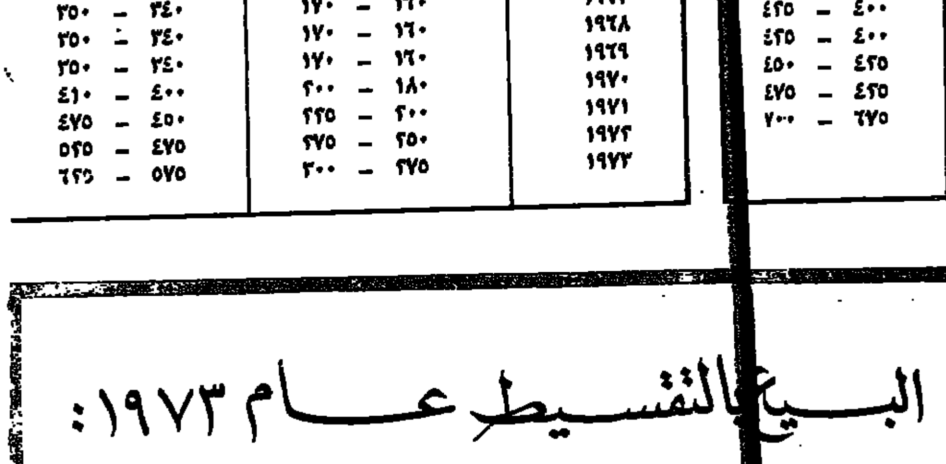
كذلك خصصت الخطة الجديدة لسنوات ١٩٧٣ – ١٩٧٧ مليار درهم بتطوير اعمال استخراج الفوسفات بهدف الوصول ، في نهاية الخطة ، الى انتاج أكثر من ٢٤ مليون طن في السنة • ويقدر احتياط المغرب من الفوسفات بنحو ٧٥ مليار طن ، اي نحو نصف احتياط العالم المثبت• ويتركز الاحتياط الفوسفاتي المغربي في ثلاث مناطق رئيسية هي الكوريجا واليوسفية والبن غرير • ويتمتع مرفأ الدار البيضاء بأهمية قصوى في عمليات تصدير الفوسفات • وطرأت تجديدات عدة على تجهيزات هذا المرفأ لتكييفه مع تطور التجارة المغربية الخارجية خصوصا تجارتها المعدنية والمنجمية•

وتبلغ طاقة التحميل والشحن في مرفأ الدار البيضاء أكثر من عشرين مليون طن • وهذه الطاقة تساهم في خفض فترة انتظار البواخر في المرفأ •

وفي رأي المراقبين ، ان زيادة اسعار الفوسفات المغربي بنسبة ثلاثمئة في المئة سوف تساعد على تخفيف الضغط عن الميزان التجاري المغربي وعن ميزان المدفوعات كذلك خصوصا ان الصادرات الفوسفاتية تشكل نسبة عالية من اجمالي قيم الصادرات المغربية • لكن يخشى ان يمحو ارتفاع اسعار السلع التجهيزية والاستهلاكية المستوردة من الدول الغربية الوفورات المتأتية عن قرار رفع اسعار الفوسفات المغربي الخام • ولتفادي الارتباط بالاسواق الخارجية تحاول الخطة الاقتصادية الجديدة في المغرب تنويع البنية الاقتصادية في البلاد وتكثيف الجهود الانمائية والتصنيعية الهادفة الى فك ارتباط المغرب بالانتاج الوحيد الجانب ، أي بانتاج الفوسفات وتصديره فقط • ويأتي قرار رفع اسعار الفوسفات فيؤمن، من حيث الوفورات المالية التي يحققها ، تمويل التوجهات الانمائية الجديدة في البلاد •

ك• ح•

البيع بالتقسيط عام ١٩٧٣:



بلغ حجم المبيع بالتقسيط [illegible] السنة الماضية ١٢ في المئة من [illegible] الوطني العام ، وراوحت نس[illegible] دفع نقدا بين ٢٠ في المئة على [illegible] المنزلية التي لا يتعدى [illegible] الـ ٤٠٠ ليرة و ٢ في المئة [illegible] الى السيارات • وانخفضت [illegible] الدفعة الاولى خلال السنين [illegible] الماضية من ٧٠ الى ١٠ و [illegible] المئة ••• وساهم ذلك في [illegible] التوسع في الشراء والتضخ[illegible] بالتالي •

المعنيون بالامر مهتمون [illegible] الاوضاع منذ ٥ و٦ سنوات [illegible] رئيس مصلحة حماية [illegible] الذي نبه المسؤولين شفاها [illegible] الى مخاطر مثل هذا التو[illegible] •

التجار الصغار يقولون [illegible] لا يستطيعون الحد من البيع [illegible] لان معظم زبائنهم معروفون [illegible] شخصيا ويضيفون [illegible] اباحة استيراد السلع وعدم [illegible] في وكيل واحد • لان السلع [illegible] تباع باقل من مثيلاتها في السوق •

والوكلاء يدعون [illegible] التي يدفعونها على [illegible] عمليات التسويق تزيد الكلفة [illegible] الصيانة والكفالة التي لا يستطيع تأمينها الا وكيل واحد [illegible] •

تنظيم البيع بالتقسيط

ما العمل اذا ؟

في أيار ١٩٣٥ [illegible] القانون للبيع بالتقسيط [illegible] ونظم بيع الالات الزراعية [illegible] والسيارات • و[illegible] هذا القانون ان يبقى البائع [illegible] المبيعة حتى يقبض ثمنها كاملا ويتحمل الشاري كل الاخطار [illegible] التي تتعرض لها السلعة منذ [illegible] التي يتسلمها فيها

وفي ١٩٦٣ [illegible] المرسوم الرقم ١٢٢٦٢ تاريخ [illegible] اذار [illegible] يحفظ للبائع حق الملكية أو الحيازة ، اذ يتعهد المشتري بعدم نقل ملكية المبيع الى شخص ثالث قبل تسديد كامل الثمن كما يتعهد المشتري بالمحافظة على المبيع من كل تلف أو تدن في القيمة ما عدا التدني الناتج عن الاستهلاك العادي • من جهة اخرى يحفظ المرسوم للبائع حق استيفاء ثمن السلع المبيعة عن طريق الحجز •

ونتيجة هذا المرسوم اخذ التجار يتوسعون في طريقة البيع بالتقسيط ويتساهلون في خفض الدفعة الاولى، وتخفيف الاقساط واطالة مدة الدفع من ٦ اشهر الى ١٢ شهرا ثم الى ٢٤ و٣٦ شهرا• ويدفع المواطن فائدة سنوية معدلها الادنى ٩ في المئة على كامل المبلغ المقسط وهي تصبح مركبة فتصل الى ٢٠ و٢٥ و٣٠ في المئة حسب المدة ، الامر الذي فسح في المجال لتزايد البيع بالتقسيط • سنويا • ففي العام ١٩٦٧ كانت نسبة المبيع بالتقسيط للغسالات ١٤ في المئة وارتفعت الى ٢٩ في ١٩٦٩ فالى ٤٤ عام ١٩٧٠ و٦٧ في المئة عام ١٩٧١ •

أما البرادات فكان متوسط زيادة بيعها بالتقسيط ٢٠ في المئة اذ بلغت النسبة العامة ٧٤ في المئة في العام ١٩٧٢ •

وكانت نسبة مبيعات التلفزيون ٤٦ في المئة عام ١٩٦٧ وارتفعت الى ٩٢ في المئة عام ١٩٧٣ •

أما السيارات فكانت نسبة الزيادة السنوية في بيعها بالتقسيط ١٠ في المئة (بين ١٩٦٣ و ١٩٧٣)• ويقدر عدد الذين يدفعون اثمان سياراتهم نقدا ٢ في المئة من مجموع الذين يشترون سيارات •

أما مبيع الادوات الكهربائية بالتقسيط فتقدر نسبته بـ ٩٠ في المئة •

توسع التسليف المصرفي

ورافق عملية البيع بالتقسيط توسع في تسليف المصارف للتجار لقاء حسم سندات البيع • في العام ١٩٦٤ بلغت قيمة سندات البيع بالتقسيط لثلاث سلع هي التلفزيونات والغسالات والسيارات ١٩٩٫٥ مليون ليرة، في حين كان تسليف المصارف لكامل عمليات البيع بالتقسيط ١٢٢٫٤ مليونا ، وفي ١٩٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٨ كانت قيمة المبيعات بالتقسيط لهذه السلع على التوالي ١٤٧٫٤ و ١٣٦٫٥ و١٠١٫٩ و ١١٤٫٢ مليونا بينما كانت تسليفات المصارف لكامل البيع بالتقسيط ١٣٤٫٨ و١٥٧٫٩ و ١٤٠٫٤ و ١٢٦٫٥ مليونا •

وراوحت قيمة المبيعات بالتقسيط للعام ١٩٧٣ بين ١١ و١٢ في المئة من الدخل الوطني العام (اي ما يراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مليون ليرة) ويقدر ان تكون المصارف غطت منها نحو ٩٠ في المئة • وللمقارنة نذكر ان البيع بالتقسيط في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا وفرنسا وبلجيكا يمثل على التوالي ٥٫٨ و٢٫٩ و١٫٧ و١٫٦ و١٫٢ في المئة من الناتج الوطني الصافي •

ان المواطن ، بفضل توسع البيع بالتقسيط ، توافر له مزيد من امكانات الشراء اذ ان قيمة الدفعة الاولى من ثمن السلعة انخفضت من ٧٠ في المئة عام ١٩٦٣ الى ما يراوح بين ١٠ و٢٠ في المئة عام ١٩٧٣ •

وهذا التساهل ساهم في حدة ارتفاع الاسعار • واذا شاءت الدولة الحد من البيع بالتقسيط فيجب ان يكون قرارها نتيجة دراسات تتناول حجم المبيعات بالتقسيط تأخذ في الاعتبار وضع ذوي الدخل المحدود من جهة ومستوى الانتاج من جهة اخرى بحيث لا يتحول هذا الحد الى وسيلة حرمان لفئات واسعة من المواطنين•

ميشال مرقص

هكذا من الأصل

الايكونوميست : العرب يودعون أموالهم المصارف الاوروبية ثم يستلفونها لتحقيق مشاريعهم الانمائية بفوائد مرتفعة !

علقت صحيفة « الايكونوميست » في عددها الاخير (٥ - ١١ كانون الثاني ١٩٧٤) على الزيادة الكبيرة التي طرأت على أسعار الاموال الطائلة التي ستجنيها البلاد العربية ، فقالت : « يفتقر العالم العربي على العموم ، الى المؤسسات والخبرات التي تسمح له باستيعاب أموال النفط وتشغيلها في شكل ايجابي من أجل تحسين الاوضاع المعيشية لقسم كبير من المواطنين فيه . وتشاء الصدف أن تكون البلاد الاقل عددا وعدة مثل دول الامارات ،وليبيا والكويت هي التي تملك الاحتياط الاكبر من النفط . والسعودية لها وضع خاص اذ ان المساحات فيها شاسعة ، ويبلغ عدد سكانها ٨ ملايين . وعلى الرغم من أن دخل النفط العربي سيبلغ ٢٠ مليار جنيه استرلينية سنة ١٩٨٠، فان الدخل الفردي في الدول النفطية العربية سيكون ٣،١٠٠ جنيه وهو رقم دون رقم الدخل الفردي في الولايات المتحدة الذي يبلغ ٥ الاف جنيه استرليني عام ١٩٧١ . وحدها الكويت وبعض دول الامارات تستطيع مجاراة الدول الغربية الكبرى في الدخل الفردي .

التفاوت الكبير

واذا بدت ارباح المجناة ضخمة لاول وهلة ، فان هنالك تفاوتا كبيرا بين قيمتها المعلنة والدور المفروض أن تمثله حتى الان . وقد اودع القسم الاكبر منها المصارف الاجنبية خصوصا في لندن ، واصاب هذه الايداعات خسائر من جراء خفض قيمة الاسترليني ثم الدولار . وستنتقل بعض هذه الاموال الى الولايات المتحدة ويوظف في قطاعات مختلفة خصوصا في العقارات ومشاريع البناء .

العرب يستلفون أموالهم

وبطريقة غير مباشرة استعملت هذه الاموال على شكل قروض لدول عربية من دول أوروبية مثل دبي التي تبني حوضا جافا سيكلفها ٩١ مليون جنيه استرليني والذي سيتسع لسفن تصل حمولتها الى مليون طن . والجزائر هي من بين الدول التي استخدمت بعضا من هذه الاموال ، على شكل قروض طبعا ، في مشاريعها الانمائية . الا أن قسما كبيرا من أموال النفط لم يستعمل والدول الفقيرة مثل السودان ومصر وسوريا واليمن والاردن والمغرب هي في أمس الحاجة الى المساعدة ، لكن القروض ، عن طريق المصارف الاجنبية (الاموال عربية طبعا) ، ليست سهلة نظرا الى الفوائد المرتفعة المطبقة في أكثر الاحيان .

القروض غير المباشرة

وعلى صعيد آخر ، أي القروض المباشرة بين الدول العربية ، فان صندوق التنمية الكويتي مثلا الذي تأسس قبل ١١ عاما ، ساهم في منح قروض بلغت قيمتها ٣٠٠ مليون جنيه استرليني حتى الان .

السعودية خصصت ١٥٣ مليون جنيه استرليني بمساعدة الدول العربية .

وخلال حرب تشرين تلقت مصر ٣٥٠ مليون جنيه استرليني من دول الخليج و٧٠٠ مليون من السعودية، تعويضا لخسائرها في الحرب . وهذه الارقام سابقة للزيادة التي طرأت على اسعار النفط وهي بالتالي تبدو ضئيلة .

وعلى صعيد العلاقات العربية - الافريقية ، فان من المفروض تقديم مساعدات من الجانب العربي ، نظرا الى الموقف الافريقي الاخير من اسرائيل . وحتى الان اقترح رقم ١٢٥ مليون جنيه استرليني ، وهو مبلغ زهيد للغاية .

اذا يستنتج أن التطلعات المستقبلية غير واضحة باستثناء بعض الدول مثل الجزائر التي ركزت جهدها على الصناعات المختلفة بمساعدة الاتحاد السوفياتي، والعراق الذي يملك صناعات بتروكيميائية تسمح له باستثمار ثرواته الطبيعية في شكل منظم ، وعلى صعيد أخف البحرين التي تملك منشأة بتروكيميائية ومصنعا كبيرا للالمنيوم ينتج ١٢٠ ألف طن سنويا وحيث منظمة الدول المصدرة للنفط بناء حوض جاف لاستقبال الناقلات الكبرى .

لبنان وموقعه الجغرافي

أما لبنان فانه يعتمد على موقعه الجغرافي الذي يؤمن له الاستفادة من عمليات الترانزيت وايداع بعض هذه الاموال الى جانب كونه ملتقى لتيارات مختلفة .

والسودان يبقى على القطن، ومصر وسوريا تعانيان آثار الحرب وتكاليفها .

المغرب يعتمد على السياحة والفوسفات .

والسعودية تحاول استثمار الاراضي الزراعية (٠،٢٪ من المساحة العامة حتى الان) ، وذلك ببناء ٦ مصانع لتكرير مياه البحر .

ان الامكانات الزراعية العربية كبيرة ، الى جانب الثروات المعدنية . العالم العربي اليوم أمام فرصة كبيرة ، قد تتحقق اذا ما وصل الى نوع من أنواع الوحدة ، والا فان الاموال الكبيرة لن تعطي الفائدة المطلوبة والنفط يحترق بسرعة .

وخلال سنة ١٩٧٤ يتوقع أن يبلغ مجموع ما تحققه الكويت وأبو ظبي وقطر وليبيا ٤٥ مليار دولار في مقابل ٢٨٥ مليار دولار (حسب البنك الدولي) لبلاد الخليج سنة ١٩٨٠ .

و . ج .

ربط السلعة النفطية بالسلعة الصناعية

جاء المؤتمر الذي عقدته منظمة البلدان المصدرة للنفط « اوبك » في جنيف وسط ظروف قاسية تعيشها اوروبا واليابان خصوصا على صعيد الامدادات النفطية كما تزامن مع تصريحات نائب الرئيس الاميركي حول احتمال قيام رد فعل عسكري أو عقوبات اقتصادية قد تفرضها الولايات المتحدة نتيجة خفض انتاج النفط المقرر من البلدان العربية .

وعلى الرغم من انه اعلن ان « أوبك » قررت عدم رفع اسعار النفط الخام او خفضها قبل اول نيسان المقبل الا ان البيان الذي اصدرته المنظمة في وقت لاحق لم يتضمن اي تعهد بالابقاء على أسعار النفط الخام على مستواها الحالي حتى اول نيسان المقبل . وقد طلبت بلدان المنظمة الى اللجنة الاقتصادية دراسة نظام للاسعار طويل الاجل وتقديم توصيات حول مستوى الاسعار المعلنة للنفط الخام التي ستطبق اعتبارا من اول نيسان المقبل .

وتجميد اسعار النفط الخام حتى أول نيسان المقبل ، حتى في حال تأكده ، لا تأتي بعامل جديد بعد الارتفاع الاخير في أسعار النفط الخام الذي اقر في طهران ، اذ ان بلدان الخليج كانت ومنذ تشرين الاول ١٩٧٣ اقرت مبدأ اعادة النظر في اسعار النفط الخام كل ثلاثة اشهر ، وتجميد الاسعار حتى اول نيسان المقبل كما يأتي وكأنه تبن للمبدأ الذي اقترحته بلدان الخليج المنتجة للنفط الخام .

وفي الوقت الذي كانت منظمة « اوبك » تعلن نتيجة مؤتمرها الاستثنائي في جنيف ، كان الرئيس الاميركي يدعو البلدان المستهلكة الكبرى للنفط، وفي طليعتها بلدان اوروبا الغربية واليابان ، الى مؤتمر يعقد في واشنطن للبحث في تطورات ازمة الطاقة .

ومعروف ان الولايات المتحدة تتزعم منذ اكثر من سنة الدعوة الى قيام جبهة للبلدان المستهلكة للنفط في وجه منظمة البلدان المصدرة له . وكانت فرنسا اعلنت انها لا توافق على مبدأ اقامة منظمة للبلدان المستهلكة للنفط كي لا ترتدي العلاقات النفطية بين البلدان المنتجة والمستهلكة طابع المجابهة .

ويبدو ان موقف بلدان « اوبك » سيتسم بالترقب ريثما تتضح اتجاهات البلدان الصناعية بعد أن اعلنت ايران انها تؤيد عقد مؤتمر بين البلدان المستهلكة والمنتجة للبحث في العلاقات النفطية بغية تأمين المصالح المشتركة لكل من هذه البلدان .

اما بالنسبة الى وضع سياسة للاسعار بعد اول نيسان فالاتجاه السائد هو ان ترتبط اسعار النفط الخام باسعار أهم السلع الصناعية التي تنتجها البلدان المستهلكة . وهذا المبدأ في تحديد أسعار النفط الخام تتضمنه مسودة مشروع الاتفاق الطويل الاجل الذي يفاوض على تفاصيله بين السعودية وفرنسا .

ويبدو ان هنالك تباينا في الرأي بين بلدان منظمة « اوبك » حول مسألة رفع الاسعار او عدمه وحول بعض السياسات النفطية الاخرى كالتأميم وخفض انتاج النفط واعادة تقييم النفط الخام كمادة اولية لها كمصدر للطاقة .

وهذا ما يفسر الى حد بعيد البيان المقتضب الذي صدر عن المؤتمر الاستثنائي الاخير الذي عقدته المنظمة في جنيف .

باريس : السيارات بطلة المخالفات في احكام التلوث

عمم وزير العدل الفرنسي على المدعين العامين بيانا احصائيا تقريبيا بالاحكام التي صدرت في فرنسا عام ١٩٧٢ في قضايا التلوث. وأظهر الجدول الذي ارفق بالتعميم، في ١ كانون الاول أن كل المخالفات (٨٨،٦٣٨ ألفا) ، أصدرت محكمة الاستئناف أحكاما في شأنها بينها الغرامة المالية والسجن مع وقف التنفيذ .

وتقسم هذه المخالفات ثلاث مجموعات : حماية المياه (٢٥٩ حكما) والاجواء (٢٩،٢٨٣) والتربة (١٨،٩٩٢) . والمهم في المجموعة الثانية هو الاحكام المتعلقة بالضجة (٤١،٢٨٧) ونشر الدخان السام (١٢،٨٢٠) بواسطة العربات المختلفة وأخيرا مخالفات ترك حطام السيارات (١١،٢٥٠) . وتشكل هذه المجموعات ثلاثة أرباع (٦٦،٣٥٧) المجموع العام للمخالفات .

ان المخالفات المرتكبة ضد قوانين حماية الصحة العامة من جهة وتلك المتعلقة بتنظيم المؤسسات التي لا تتوافر فيها الشروط الصحية من جهة اخرى تسببت في ٥،٥٩٦ قرارا اتخذتها محكمة الاستئناف . والقرارات المختصة بحماية المياه غير كثيرة ١٧٤ (المياه الجارية) و ١٨٥ (مياه البحار) .

ان انشط المحاكم الاستئنافية في قضايا التلوث هي محاكم دواي وباريس وليون وكولمار . والاكثر « كسلا » هي باس تير وريوم وليموج .

وانطوى التعميم على مذكرة تلخص الملاحظات التي يقترحها المدعون العامون لقمع مخالفات التلوث . ومما ورد في هذه المذكرة: « ان هذه الظاهرة ترقى الى نشأة المجتمع الصناعي اكثر منها الى أخطاء فردية واضحة . ويأمل المدعون في أن تجمع النصوص المتعلقة بالتلوث في قانون واحد لانها في الممارسة الحالية كثيرة التشتت والتباين » .

وذكر هؤلاء ان عددا من المؤسسات ترفض أن تقيم أجهزة (أو تستعمل أساليب) لمكافحة التلوث باعتبارها باهظة التكاليف ، الامر الذي يوقع المؤسسات في بطالة اذا هي فقدت الثقة في مردودها . من جهة اخرى ثمة عقبات تقنية تحول دون جلاء المخالفات منها : ضرورة وجود اختصاصيين وتوافر مختبرات للتحليل .

ويلاحظ المدعون العامون ان هنالك موانع قانونية للقمع كذلك أولها كثرة المعاملات الادارية في ما يخص تلوث المياه وتأخير الادارة في احالة الملفات على المحاكم والعبث في حفظ الجنح والشكاوى من جانب النيابة العامة .

في النهاية تلاحظ المذكرة ان العقوبات ليست قاسية وبالتالي لا ترتدي صفة الالزام .

تحرك بريطاني في الدائرة النفطية

في نطاق البحث عن حلول طويلة الامد لازمة الطاقة التي تعانيها بريطانيا نتيجة التقييدات النفطية، وصلت بعثة من وزارة التجارة والصناعة البريطانية الى طهران للتفاوض مع الحكومة الايرانية حول عقد تموين بالنفط الخام لقاء صادرات بريطانية الى ايران . وتأتي زيارة هذه البعثة تكملة للزيارة التي قام بها وزير التجارة والصناعة البريطاني بيتر ووكر لطهران والزيارة التي قام بها وزير الاقتصاد الايراني في كانون الاول الماضي .

وستشدد البعثة البريطانية ، وفقا لمعلومات مصادر مطلعة ، على الجهود التي تستعد لبذلها القطاعات الصناعية البريطانية للمساهمة في النشاط الانمائي في ايران . وتنتظر بريطانيا أن تتلقى لقاء ذلك ضمانا لامدادات النفط الخام الايراني بأسعار تفضيلية .

وتشير معلومات وزارة الخارجية البريطانية الى أن بعثة مماثلة قد ترسل الى السعودية بغية التفاوض حول عقد محتمل للامدادات النفطية . ويبدو ان مباحثات تمهيدية قد تمت بين لندن والرياض للتهيئة لمثل هذه المفاوضات الا انها لم تقترن بنتيجة ايجابية .

وكانت الرياض أكدت عقد صفقة ضخمة مع فرنسا .

ظاهرة غريبة في بريطانيا وفرنسا : البنايات الخالية تربح أكثر من البنايات المؤجرة ؟

« بني برج المونبارناس في فرنسا عام ١٩٦٤ الا انه بقي خاليا منذ ذلك الحين ولاحظ صاحبه ان قيمته زادت نحو أربعمئة مليون فرنك » هكذا ينبغي ان نفسر بالفرنسية قصة « السنتر - بوينت » ، ناطحة السحاب التي بنيت وسط لندن في « توتنهام كورت رود » قبل تسع سنوات والتي ما تزال خالية .

وهذا المبنى ذو الاثنين والثلاثين طابقا غدا مع الوقت رمزا لما سماه رئيس الوزراء البريطاني السيد ادوارد هيث « وجه الرأسمالية المحزن وغير المقبول » .

وحيال دهشة مواطني لندن البسطاء الذين يعانون ازمة سكن مخيفة ، كذلك المؤسسات التي ليس في استطاعتها ايجاد مكاتب لها ، تمنع صاحب « السنتر بوينت » عن تأجير بنايته لان هذا الامر ، اي عدم التأجير ، يدر عليه مبالغ كبيرة : هذا التفصيل البسيط بات مهما في هذه الآونة بالذات ، « فسنتر بوينت » كغيرها من ناطحات السحاب المماثلة ، في وضعها ، ينسب اليها تخصيص ملايين الليترات من المحروقات لتدفئة الغرف الخالية . ويبدو ان العملية هي اسهل مما نتصور لان عقود ايجار المكاتب في بريطانيا تمتد الى سبع سنوات على الاقل مما يجمد قيمة المبنى ، لذلك يجد الملاكون أن من مصلحتهم ترك مبانيهم خالية لان قيمة املاكهم تتصاعد اذا هم لم يستثمروها . وهذه المباني التي لا تنفك « قيمتها المطلقة » في الارتفاع او التصاعد وهي تساعد على ضمان التسليفات التي يتوسلها الاختصاصيون الاتجار بالعقارات لتوسيع سلطاتهم : فالعملية هي أكثر ربحا من التأجير اذ ان الفوائد التي تدفع على التسليفات يمكن حسمها من الضرائب التي تصيب المشروع .

تدخل الحكومة

ووعدت حكومة المحافظين قبل سبعة عشر شهرا بدرس هذا الموضوع - الفضيحة . ويرى المقاولون « المنتجون » ان أرباحهم خاضعة لضرائب فاحشة ويلاحظون ايضا تضاعف ثروة كبار الملاكين . وهكذا منذ التهديدات الحكومية الاولى بالتدخل فان قيمة « سنتر بوينت » زادت عشرين مليون جنيه استرليني .

وتحركت الحكومة حديثا ، خوفا من ان يشوه الموضوع سمعتها في الانتخابات المقبلة ، فتولت بنفسها ادارة المباني التي تبقى خالية مدة طويلة ، وتأجيرها من الراغبين .

واعلن وزير المال عن اجراءات ضريبية قاسية في هذا النطاق .



عقدت الولايات المتحدة اتفاقا مع بولونيا لاستيراد كميات من الفحم الحجري اضافة الى صفقات عقدتها مع جنوب افريقيا بقيمة ٤٥ مليون دولار على اساس ٢٢،٥٠ دولارا للطن . ومعلوم ان في باطن الارض الاميركية كميات كبيرة من الفحم ، الا ان ما يمكن استخراجه منها في الوقت الحاضر لا يكفي لسد حاجة الاستهلاك المحلي .

٥ مصارف و٣ مؤسسات مالية تسيطر على ٣٢٤ شركة اميركية

كشف مورتن مينتز في « الانترناشونال هيرالد تريبيون » أن ثماني مؤسسات تهيمن على ٣٢٤ شركة أميركية رئيسية . وعرض مينتز تقريرا لمجلس الشيوخ الاميركي يظهر هذه الحقيقة . والتقرير جاء نتيجة دراسة أجريت لـ ٣٠ من حملة الاسهم الرئيسيين في الشركات ، وبينهم المصارف والمنتسبين الى بورصة نيويورك .

يتضمن التقرير ، الذي يقع في ٤١٩ صفحة ، حقائق جديدة لم تكن متوافرة من قبل . ولكنه يشير الى انه تنقصه معلومات كثيرة عن التوظيفات المالية الكبيرة .

ونشرت التقرير ، تحت اسم «كشف الملكيات المشتركة»، لجنتان فرعيتان تابعتان لمجلس الشيوخ الاميركي . الاولى في رئاسة السناتور لي متكالف وهو اول من طالب بالكشف عن اصحاب الشركات الحقيقيين . والثانية في رئاسة السناتور أدموند موسكي .

وفي أيار عام ١٩٧٢ أرسل السناتور متكالف طلب استعلام عن حملة الاسهم الى اكبر مئة شركة صناعية والى أكبر ٢٠٠ شركة في قطاعات النقل والخدمات العامة والمصارف وأكبر ٢٤ شركة تأمين .

٨٩ شركة فقط من بين الـ ٣٢٤ التي وجه اليها الطلب اجابت بمعلومات كاملة (معظمها يعمل في مجالات الطيران والنقل والاتصالات) ، بينما ٥٨ أخرى لم تجب مطلقا (بينها ١٥ شركة صناعية كبرى مثل جنرال فودز والمنيوم كومباني أوف أميركا اند جيورجيا باسفيك كوربوريشن) . كذلك ١٧٧ شركة اعطت معلومات جزئية أو غير ذات قيمة مبررة ذلك بسرية المهنة .

ولم يقتنع السناتور متكالف بهذا التبرير لانه في القطاع الواحد استجابت شركات وامتنعت اخرى . مثالا على ذلك شركة فورد ، التي حلت ثالثة في المبيعات عام ١٩٧٢ ، وشركة كرايزلر استجابتا لطلب السناتور متكالف بينما تخلفت شركة جنرال موتورز .

في قطاع النفط ، شركتا اطلنتيك ريتشفيلد وموبيل اويل أعطتا المعلومات المطلوبة وشركتا أكسون وتاكساكو رفضتا .

وفي قطاع الاتصالات تجاوبت شركة ار.سي.آي وشركة التلفون والتلغراف الاميركية وامتنعت شركة اي.بي.ام. وشركة التلفون والتلغراف الدولية (اي.تي.تي.) .

وبين شركات المأكولات استجابت شركتا سايفواي وغراند يونيون وامتنعت شركتا اي.بي. وفود فير .

من المصارف استجاب بنكرز ترست وفيرست ناشونال سيتي ورفض مورغن غارنتي وبنك اوف نيويورك .

والمؤسسات الثماني التي تسيطر على التسع والثمانين شركة التي أعطت تفاصيل كاملة عن وضعها ، وعلى الشركات الاخرى كما يقول اعضاء لجنة متكالف ، هي :

- خمسة مصارف في نيويورك .
  1. مورغن غارنتي .
  2. بنكرز ترست .
  3. فيرست ناشونال سيتي .
  4. تشايس منهاتن .
  5. بنك أوف نيويورك .
- ستايت ستريت بنك اند ترست في بوسطن .
- ميريل لنش ، بيرس فانرر اند سميث .
- سيد اند كومباني التي تملكها بورصة نيويورك .

ومعظم حملة الاسهم التي تمثلهم سيد اند كومباني ، غير معروفين . وعام ١٩٧٢ كانت سيد أكبر مساهم في ٣٢ شركة وتشايس منهاتن اكبر مساهم في ٢٠ .

وبين الذين يملكون ٢ في المئة او أكثر من اسهم التسع والثمانين شركة المذكورة ، سيد تملك ٢ في المئة او اكثر في ٥٥ وتشايس في ٤٦ ومورغن غارنتي في ٢٨ وبنكرز ترست في ٢١ وميريل لنش في ١٩ وبنك أوف نيويورك في ١٧ وستايت ستريت في ١٦ .

واشار تقرير متكالف الى أهمية الاسماء السرية المستعارة التي تعرقل معرفة اسماء حملة الاسهم الحقيقيين . وأعطى مثالا على ذلك شركة برلنغتون أند نورثرنز التي قدمت لائحة بثلاثين اسما من كبار حملة اسهمها الفعلية الى « هيئة التجارة بين الولايات » وتبين أن ١١ منها سرية مستعارة لبنكرز ترست وتشايس منهاتن وبنك أوف نيويورك وستايت ستريت . بينما لم يكن اي من هذه المصارف على اللائحة التي قدمتها الشركة علما انها تملك ٢٥ في المئة من الاسهم الفعلية .

واهتم التقرير كذلك بالضغوط الكبيرة التي يمارسها مساهم كبير أو مجموعة قليلة من المساهمين على الشركات المنافسة .

ج . ب .

آثار مؤتمري طهران والكويت على الحياة النقدية الدولية

القرارات الاخيرة التي اعلنتها البلدان النفطية في نطاق مؤتمري الكويت وطهران ستكون لها آثار مهمة على الحياة النقدية الدولية اضافة الى انعكاساتها على الاوضاع الاقتصادية الدولية وخصوصا في البلدان الصناعية المستوردة للنفط الخام .

فاوروبا واليابان ، وهما اكثر التكتلات الاقتصادية اعتمادا على النفط المستورد ستتحملان اثقل الاعباء الناجمة عن زيادة اسعار النفط الخام وستضطران الى تخصيص قسم كبير من فائض موازينهما التجارية بتغطية الزيادات في اسعار النفط الخام ، هذه الزيادات التي ستهدد ، نتيجة تزايد الاستهلاك فيهما ، بعجز في الموازين التجارية وموازين المدفوعات خلال السنوات القليلة المقبلة .

كما ان الزيادات في اسعار النفط الخام ستضطر هذه البلدان الى رفع اسعار منتجاتها الصناعية مما سيفقد الاخيرة جزءا لا يستهان به من قدرتها التنافسية في وجه الانتاج الاميركي في صورة خاصة في الاسواق الخارجية .

وعلى النقيض من ذلك فان الولايات المتحدة ، بسبب ضآلة اعتمادها على النفط المستورد ، ستكون الى حد بعيد في منأى عن هذه الانعكاسات التي لن تطال اقتصادها الا بنسبة ضئيلة نسبيا اذا ما قورنت بوضع الاقتصاديين الاوروبي والياباني .

يضاف الى ذلك كون اغلب العمليات النفطية تتم بالدولار الاميركي وتؤدي بالتالي الى تهافت البلدان الصناعية المستهلكة للنفط الخام على حيازة كتل متعاظمة من العملة الاميركية لتأمين احتياجاتها النفطية مما يؤدي الى اضعاف مركز اكبر كتلتين اقتصاديتين ، اوروبا واليابان ، كانتا تعملان منذ سنوات على التحرر من السيطرة الاميركية في الميدانين الاقتصادي والنقدي وعلى تخفيف ثقل الولايات المتحدة في الحياة النقدية الدولية .

كل هذا يبين اسباب الاتجاه المتزايد الى ثبات الدولار وارتفاع سعره وتهيئته للعودة الى تمثيل دوره كأداة اساسية في نظام النقد الدولي . وهكذا بعدما شهدت السنتان الاخيرتان ، خصوصا منذ منتصف ١٩٧٣ ، أفول نجم الدولار كأداة رئيسية في الحياة النقدية الدولية والاتجاه الدولي الى البحث عن بديل عنه عن طريق اعادة النظر في نظام النقد الدولي المبني على اتفاقات بريتون وودز ، نجد ان الحرب النفطية التي شنتها حديثا البلدان المنتجة للنفط على صعيدي التموين والاسعار ، ادت الى تعزيز وضع الاقتصاد الاميركي والى اعادة الدولار الى بريقه السابق .

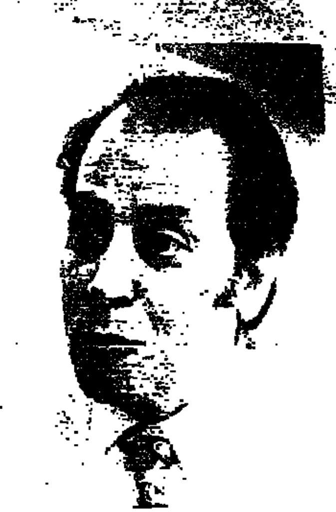
ان البلدان المنتجة للنفط التي ستتوافر بين يديها ، خلال السنوات المقبلة ، كتل نقدية هائلة تفوق حاجاتها الترسملية الانمائية مدعوة الى وعي دورها في الحياة النقدية الدولية بغية ارساء قواعد نظام نقدي جديد . وعدم وعي هذه البلدان لدورها النقدي المتعاظم سيؤدي في شكل او في آخر الى عودة الدولار الاميركي الى ساحة الحياة النقدية الدولية كأداة رئيسية للتعامل التجاري وبالتالي الى تعزيز ارتهان اقتصاديات البلدان الصناعية في اوروبا واليابان للاقتصاد الاميركي.

ومن اهم الوسائل التي يمكن البلدان المنتجة ان تلجأ اليها للتخفيف من انعكاسات اجراءاتها النفطية في دعم الدولار هو ابرام اتفاقات مقايضة مع البلدان الصناعية في اوروبا واليابان تستبدل بموجبه نفطها الخام بمعدات وآلات صناعية وخدمات فنية . كما ان في امكانها عقد اتفاقات نفطية تكون فيها وحدات لتبادل العملات القوية الاخرى في الاسواق المالية بغية خلق حد ادنى من التوازن في الطلب على العملات القوية مما يؤدي بالتالي الى تخفيف الاعتماد على الدولار كعملة رئيسية في الحياة النقدية الدولية .

فؤاد الانسي

هكذا من الأصل

«جلبط راس الزبوني شو منعمل؟»
ننظم مهنة تزيين الشعر للسيدات بانشاء معهد و«شهادة كفاءة»



النقيب السيد اميل عيد .

ان اي تجارة او مهنة لها علاقة بتجميل السيدات وتزيينهن لا يمكن ان تخسر او تفشل بل هي تربح وتتسع وتصبح اكثر من الهم على القلب . هذا القول قد يكون صحيحا اذا ما نظرنا الى صالونات تزيين السيدات التي تكاثرت بطريقة غير طبيعية ، بحيث تضاعف عددها خلال عشر سنين اكثر من خمس مرات . وكان عدد هذه الصالونات نحو ٢٥٠ عام ١٩٦٠ وفاق اليوم الـ ١٢٠٠ . وهذا الارتفاع في العدد لم يرافقه تخطيط او رقابة على قدرة المزين على تحمل هذه المسؤولية . فمهنة تزيين الشعر تتطلب ، اضافة الى الذوق ، علما ومعرفة في تركيب الاصبغة ومواد التمليس والتجعيد وغيرها من المستحضرات الكيميائية التي يحوي بعضها مواد سامة قد يتسبب سوء استعمالها في حوادث تصل الى حد التشويه والتعطيل الدائم وحتى الوفاة . والامثلة على ذلك كثيرة يرويها نقيب اصحاب صالونات التزيين للسيدات السيد اميل عيد . يقول « ان العلم والثقافة ينقصان العدد الاكبر من مزيني الشعر وهؤلاء لا يتعبون انفسهم في الاطلاع على نوعية المواد التي يستعملونها ، خصوصا تركيب بعضها ، فيتحرنون بها على رؤوس الزبونات وتكون النتيجة ضررا بعدد منهن . وادى ذلك في كثير من الاحيان الى احتراق جلدة الرأس والاغماء و ... الموت المؤكد » .

« جلبط رأس الزبونة »

ويضيف ان تركيب عدد من مواد التزيين خطر جدا ، خصوصا تلك التي يدخل فيها الاوكسيجين ويكون عياره اكثر من ٢٠ في المئة « وفي اليوم الواحد يتصل بي اكثر من عشرة مزينين سائلين : جلبط (١) رأس الزبونة شو منعمل ؟ » .

ويشير نقيب المزينين الى ان اكثر الدول تنبهت الى اهمية تنظيم هذه المهنة ووضعت شروطا قاسية لممارستها واوجبت على كل من يريد تعاطيها ان يكون حائزا شهادة علمية خاصة تتطلب دراسة تقنية معينة . والنقابة رفعت الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مشروعا بتنظيم مهنة تزيين الشعر للسيدات . وتعرض للتعديل مرات عدة الى ان وصل الى صيغته النهائية واحيل على مجلس الوزراء . والمشروع ينص على فتح مدرسة لتعليم تزيين الشعر للسيدات مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ينال بعدها الطالب شهادة « الكفاءة المهنية » . وتكون المدرسة في ادارة النقابة واشراف وزارتي التربية والسياحة . والمنهاج الرسمي فيها مترجم حرفيا عن مناهج التعليم في فرنسا . وتشمل مواد التدريس الكيمياء وتركيب الادوية وتكنيك العمل ولغة اجنبية . ويحصر حق فتح الصالونات وحق العمل فيها في حملة « الكفاءة المهنية » مع حفظ حقوق المزينين القدامى .

ان هذه المدرسة اذا انشئت تكون الاولى من نوعها في البلاد العربية وبالتالي يمكنها ان تمثل دورا مهما في تطوير هذه المهنة ويصبح لبنان مقصد جميع طلاب البلاد المجاورة . فهل تتحقق الفكرة ؟

(١) - اي احمرت جلدة الرأس الى درجة الاحتراق والالتهاب .

مشروع القانون

« المادة الاولى : لا يحق لاي كان تعاطي مهنة « مزين شعر » للسيدات او فتح صالونات لهذه الغاية الا بعد نيله شهادة « الكفاءة المهنية » حسب المناهج الرسمية المعتمدة في وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة المديرية العامة للتعليم المهني والتقني وبعد الحصول على اجازة ممارسة المهنة من وزارة السياحة .

« المادة الثانية : يحدد وزير السياحة بقرار منه دقائق شروط اعطاء الاجازة لممارسة مهنة « مزين شعر » للسيدات وفتح صالونات التزيين للسيدات وينشر في الجريدة الرسمية .

« المادة الثالثة : تستوفي وزارة السياحة عن كل اجازة تفتح صالون لتزيين الشعر للسيدات رسما لمصلحة الخزينة اللبنانية قدره /٢٠٠/ ل.ل. فقط مئتا ليرة لبنانية يدفعها طالب الاجازة .

« المادة الرابعة : لا تسري احكام المادة الاولى من هذا القانون على اصحاب صالونات تزيين الشعر للسيدات قبل نشره في الجريدة الرسمية شرط ان يتقدموا بطلب تأكيد فتح الصالون العائد اليهم الى وزارة السياحة خلال مهلة شهرين من صدور هذا القانون وتسديد الرسم المحدد في المادة الثالثة منه .

« المادة الخامسة : يعطى المستخدمون العاملون حاليا كمزيني شعر للسيدات الحق في الحصول على الاجازة المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا القانون شرط ان يثبتوا عملهم مدة سنتين بافادة من صاحب الصالون مصدقة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولا يحق لهؤلاء فتح صالونات للتزيين الا اذا كانوا حاصلين على شهادة الكفاءة المهنية الرسمية .

« المادة السادسة : كل من يمارس بطريقة غير مشروعة مهنة مزين شعر للسيدات او يفتح صالونا لهذه الغاية من دون اجازة وفي صورة غير مشروعة تطبق عليه المادة ٣٩٣ من قانون العقوبات اللبناني .

« المادة السابعة : تطبق اصول وشروط الترخيص بفتح مدارس مهنية لتعليم مهنة « مزين شعر » للسيدات ، المنصوص عليها في المرسوم الرقم ٤٨١٥ تاريخ ٢٥ - ٦ - ١٩٦٦ والمرسوم الرقم ٧٨٨٠ تاريخ ٢٥ - ٧ - ١٩٦٧ . وكل التعديلات المتعلقة بهما » .



من أجل مستقبل العاملين وسلامة الزبونات .

دليل الرموز البريدية ليس في متناول الجميع

دليل الارقام البريدية العائدة الى أجهزة الفرز الالكتروني ، الذي يباع في مكاتب البريد فقط (!) يتضمن ارقام بيروت والمناطق اللبنانية ، وهذه الارقام يجب أن تكتب في أسفل عنوان المرسل اليه لتسهيل عملية الفرز الالكترونية التي من شأنها تسريع توزيع الرسائل .

ويتبين من الدليل أن مكاتب البريد في بيروت هي عشرة مرقمة من ٢٠٠٠ الى ٢٩٠٠ وفي محافظة الشمال هي ٥٣ مرقمة من ٣٠٠٠ الى ٤٠٦٠ وفي محافظة جبل لبنان ٩١ مرقمة من ٤٢٠٠ الى ٦٨٠٠ وفي محافظة الجنوب هي ٣٢ مرقمة من ٧٠٠٠ الى ٧٧٣٠ وفي محافظة البقاع ٣٩ مرقمة من ٨٠٠٠ الى ٨٧٤٠ ، لكن من بين المكاتب العاملة خارج بيروت هناك ٢٦ مكتبا غير عامل مما يقلص عدد مكاتب البريد في لبنان الى ١٩٩ .

ورقمت بيروت حسب الشوارع والقرى حسب مكاتب البريد التابعة لها اما ارقام علب البريد في بيروت فقد احتفظت بأرقامها الاساسية اضافة الى رقمين يضافان اليها لجهة اليسار ، بحيث يكون الاول في مرتبة عشرات الالوف والثاني في منزلة مئات الالوف .

ولما كانت علب البلد التابعة لمكاتب الاونيسكو والمتحف والاشرفية ومار مخايل والحمراء والبسطة ومينا الحصن وشوران والمزرعة انشئت حديثا فقد روعي في أرقامها التنظيم الجديد الذي يتوافق مع الفرز الالكتروني .

اما العلب البريدية التابعة لمكتب بريد البلد فيضاف الى يسار ارقامها العادية الرقم ١١٠٠٠٠ ، فلو اخذنا مثلا صندوق بريد رقم ٨٣ فانه يصبح ١١٠٠٨٣ ، وبالتالي يصبح رقم صندوق بريد جريدة « النهار » ١١٠٢٢٦ . ويتعرف اصحاب العلب البريدية التابعة للبلد على ارقامهم الجديدة عندما يدفعون بدل اشتراكهم الجديد اذ ان الوصولات تحمل الارقام الجديدة .

لمن الدليل ؟

لكن الذي يعاب على دليل الارقام البريد الجديدة هو أن المواطن العادي لا يستطيع معرفة رقمه بسهولة ، خصوصا في مناطق بيروت ، حيث نجد الشارع الواحد مثلا مقسما وحدات توزيعية شمالية وغربية وجنوبية وشرقية ... ويبدو ان واضعي أخضعوا الارقام لتوزيعات الموزعين القديمة ولم يحدثوا تقسيمات جديدة تعدل سير الموزعين ، وتكون هذه التقسيمات منطقية بحيث تشمل الدائرة البريدية ككل ، ولا تشمل كما هو مبين ، أجزاء من دوائر مختلفة .

وربما وزارة البريد والبرق اتكلت على الخرائط التي ضمنتها الدليل ، لكن هذه المناطق تبدو غير واضحة ، وهي ليست في متناول المواطنين ، لان بيع الدليل محصور في مكاتب البريد فقط .

واذا كانت وزارة البريد والبرق تعتمد على اجهزة الاعلام السمعية والبصرية ، فان آخر شيء يمكن المستمع او الناظر ان يحفظه هو الرقم ، فلماذا الصحف لم تستخدم في اعلام المواطنين بأرقام مناطقهم البريدية .

ويحاول « النهار الانمائي » تعريف المواطنين ، في اعداد لاحقة ، الى ارقامهم البريدية .

الدور المنتظر لبنك التوظيف والتمويل في تنشيط الحركة الاقتصادية

مبنى بنك التوظيف والتمويل في جادة فؤاد شهاب ، حي مار نقولا .

امس ١٢ كانون الثاني كان موعد افتتاح بنك التوظيف والتمويل ش.م.ل.

ولا شك في ان قيام هذه المؤسسة المصرفية الجديدة المتخصصة في التمويل المتوسط والطويل الامد يعد حدثا مهما في الحياة الاقتصادية .

ان بيروت ، التي هي من دون منازع ، المركز المالي الاول في منطقة الشرق الاوسط تتهيأ لتصبح بالضرورة سوقا مالية دولية حقيقية . ولتحقيق هذا التطور كان لا بد من استكمال بنية القطاع المصرفي بتقديم خدمات مصرف مختص بعمليات التمويل المتوسطة والطويلة الاجل وبالتالي فانه يمكن القول ان قيام بنك التوظيف والتمويل يأتي في موعده المناسب.

وهكذا فان بنك التوظيف والتمويل « انفي » مدعو الى ان يمثل دورا ناشطا للغاية في تنمية لبنان وذلك بفضل امكاناته الضخمة الكامنة في مشاركة مؤسسات دولية كبرى فرنسية وبريطانية ويابانية في راس ماله - خصوصا وان تلك المؤسسات تتمتع بقدر كبير من الخبرة والامكانات العملية التي تضعها في طليعة المؤسسات المالية العالمية .

وكان من الغايات الجوهرية التي بررت انشاء مثل هذا المصرف تمويل المشاريع المحلية التي تساهم في تجهيز البلد وتطويره وتنميته . وسترافق حركة الاستثمارات هذه دراسات فنية مسبقة يقوم بها جهاز من الاخصائيين العاملين لدى بنك التوظيف والتمويل للتأكد من جدوى المشروع المرشح للتمويل وتأمين المعلومات والمشورة اللازمة لاصحاب العلاقة.

ويستطيع بنك التوظيف والتمويل اذا اقتضى الامر ان يتولى التمويل عن طريق تكتل (كونسورسيوم) من اصحاب المصارف او عن طريق اصدار سندات قرض كما يستطيع المساهمة في شكل مباشر في اي مشروع جديد تحقق من جدواه .

وثمة هدف آخر يسعى اليه هذا المصرف المختص في التمويل المتوسط والطويل الامد الا وهو تجنيد الادخار، على ان يؤمن للمودعين - عبر القوانين التنظيمية المتعلقة بهذه الفئة من المصارف ، ضمان ودائعهم وتوفير مردود مرتفع لها . وهكذا فان بنك التوظيف والتمويل يقدم الى من يرغب من المودعين امكان استثمار اموالهم بما يحقق لهم افضل الربح من نمو وتطور في السوق وذلك بفضل المعطيات والابحاث التي تتيح له اكتساب معرفة متعمقة في الاسواق المالية والمحلية والدولية وبفضل التعاون مع شركائه ذوي الخبرة الواسعة في النشاطات المالية بأنواعها .

وعلى هذا سيكون في وسع بنك التوظيف والتمويل القيام بأعمال الوساطات المالية في الوقت الذي سيبذل [illegible] جهده ليدفع الى الامام عجلة المفاوضات لانشاء سوق ثانوية للسندات كما يدخل في نطاق هدفه هذا قيامه باصدار شهادات ايداع قابلة للتبادل وفي شكل يؤمن لحاملها مردودا مرتفعا اضافة الى فرصة تحقيق الربح السريع .

وعلى عتبة توسع اقتصادي تدل تباشيره على انه سيكون منقطع النظير في العالم العربي، بسبب التزايد الهائل في العائدات البترولية ، سيكون في وسع بنك التوظيف والتمويل ان يساهم مساهمة فعالة ونافعة في تمكين لبنان من ان يكون في مستوى هذه السانحة الجديدة والاستثنائية .

هكذا من الأصل

الضيق الاقتصادي وانهيار العائلة والهجرة والتفاوت الاجتماعي

الدكتور قيصر نصر .

اجتاحت لبنان ، في الفترة الاخيرة ، موجة من حوادث السطو والسلب والخطف والعنف المتعددة الاشكال والانواع . وتراءى للناس انها ظاهرة عادية وان معالجتها تتم في النطاق الامني البوليسي من غير النظر الى الدوافع الاجتماعية والاقتصادية التي تقف وراء هذه الحوادث .

وسجلت اعمال العنف والسلب والسطو رقما قياسيا في الفترة المذكورة اذ تجاوزت الخمسين حادثا خلال شهر كانون الاول ، وتعرضت احياء بيروت وحدها لاكثر من خمسة عشر حادث سلب في اليومين الاولين من السنة الجديدة .

ومن أجل جلاء الدوافع التي تقف وراء هذه الموجة توجه « النهار الانمائي » الى مدير معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية الدكتور قيصر نصر وحاوره من خلال عدد من الاسئلة .

تصعد موجة السلب والخطف والعنف

مدير معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية:

النظام الحر يصبح سرقة اذا تحول الى مجموعة احتكارات


من هنا مر اللصوص .


المسألة ابعد ما تكون شأنا امنيا .

● هل تعتقد أن العوامل الاقتصادية ، وفي طليعتها الغلاء ، تقف وراء موجة السلب والسطو التي تصاعدت في الفترة الاخيرة ؟

ـ ظاهرة غلاء المعيشة ليست مقتصرة على لبنان فحسب بل هي تطال الدول الاوروبية كذلك مثل فرنسا وايطاليا والمانيا . وعلى رغم وجود طبقات اجتماعية فقيرة هناك ، كالتي في لبنان ، فاننا لا نجد فيها هذه الفورة الاجرامية الموجودة عندنا . كما نجد في البلدان ذات الدخل القومي المرتفع هناك موجات اجرام وسطو ونهب .

الا أنه لا يمكننا ربط ظاهرة الاجرام بعامل واحد انما هنالك عوامل عدة يمكن ان ندخلها في تفسير « الفورة الاجرامية » ومنها :

١ ـ العامل العائلي :

وهو مهم جدا لاننا نعيش حاليا فترة تفتت الروح العائلية وانهيار سلطة الاب الادبية بمعنى ان الولد يقتدي بأبيه ويكتسب منه القيم الاخلاقية وعندما تغيب السلطة الابوية ، وهي سلطة الارشاد وتكوين الاداب الاجتماعية للفرد ، ينشأ هناك تمثل بأحداث وأشخاص غير الاب . وخير دليل على ذلك غالبية افلام العنف واللصوصية التي تحث الافراد على تقليد أبطالها وممثليها وهذا تأكيد على عدم وجود الرابط العائلي .

٢ ـ العامل الاقتصادي :

في لبنان مناخ اقتصادي مثير جدا فثمة ثروات تتكون بين ليلة وضحاها وسرقات وتفريط في الاموال العامة يطلع عليها الشباب من خلال وسائل الاعلام .

من جهة ، نرى فئة من المواطنين تعيش في ضيق اقتصادي وتبحث عن لقمة العيش بأي طريقة ، خصوصا في فترة الاعياد التي يكثر فيها انفاق المتخمين الامر الذي يشكل حافزا لدى المحرومين على سلب المال والتنعم به كغيرهم .

وعندما يعرض التلفزيون ، على سبيل الدعاية التجارية ، سيارة او سلعة ما فانه يحث المحروم على اقتنائها ، وهو غير القادر على ذلك ، فيروح يفكر في السبيل الى الحصول على المال واول ما يتبادر الى ذهنه هو السرقة . وهذه حال المجتمعات الاستهلاكية التي تعرض البضائع من غير ان توفر للمستهلكين الامكانات اللازمة لشرائها بطريقة متوازنة .

٣ ـ البطالة :

هم الانسان أن يعيش في رفاهية والبضاعة المتوافرة في السوق تشوقه الى شرائها . فبينما نجد امكانات مادية هائلة تساعد على الترفيه المبالغ به لدى فئة ، نرى في المقابل عاطلين عن العمل يهاجرون بدافع النقمة على الاوضاع العامة وعدم ايجاد فرص للعمل .

ان البون شاسع بين الدخل القومي للفرد وغلاء المعيشة وعلى الدولة ان ترفع الاجور وتراقب الاسعار لان النظام الاقتصادي الحر حينما يتحول الى مجموعة احتكارات يصبح سرقة . والدولة يجب أن تمثل دور الملجم لشهوانية المسيطرين على الاسواق بدافع الربح الفاحش . واني اقترح ان تشرف الدولة على القطاعات الحيوية في البلاد لئلا تسقط في أيدي القراصنة المحتكرين ولان حاجات الانسان الاولية هي التي تغذي الدوافع ، واقوى دافع لدى الانسان هو الجوع الذي يستميت من اجله . ولا يمكننا ان نطلب من الجائع ان يتمسك بالاخلاق الحميدة ويتذوق الموسيقى ويستمع الى المحاضرات لانه في الدرجة الاولى يفكر في امعائه . ومن واجباتنا أن نخرج من انانيتنا ونهتم بمشاكل الآخرين ولا نقول لهم : انتم جائعون اذاً كلوا البسكويت .

وتطرق الى الاقليات التي تعيش في لبنان وهي « تتمتع بنوع من الحرية لكنها لا تنسجم مع حياة المواطن اللبناني وهمها الاخذ لا العطاء » .

وعرج على مسألة كثرة الاسلحة في ايدي المواطنين واطلاق الرصاص بسبب أو بغير سبب فقال : « ان التغاضي عن حمل السلاح يدفع المواطن الى استعماله وهو في حالة الانفعال ، التي وللاسف ، لا تنفرج بشتيمة بل بطلقات قاتلة . وبات السلاح الوسيلة السريعة لفض النزاعات والخلافات » .

● لو استمرت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية على حالها وبالتالي استمر الغلاء في التصاعد ، هل تتوقع تفاقم موجة الخطف والسلب والسرقة ؟

ـ السرقات هي نوع من التشخيص المرضي وبالتالي هي مؤشرات لامراض اجتماعية معينة واخشى اذا لم يدرس الموضوع بجدية وحزم أن تتفاقم السرقات وتنفجر الاوضاع برمتها .

واعتبر الدكتور نصر الاجرام من حتميات الحياة الاجتماعية اذ لا يخلو مجتمع منه . « كذلك لا يوجد مجتمع من دون قانون ومن غير مخالفات وهذا ما ينزع صفة التحجر عنه ويكون مقياسا لحيوية تقدمه » . غير انه استدرك وقال ان الاجرام « يزيد احصائيا في فترة الثورات والارتباكات الاجتماعية وتخف حدته عندما يكون هنالك نوع من التوازن الاجتماعي » .

● ماذا تقصد بالتوازن الاجتماعي؟

ـ ان تكون بين المواطنين نسبة مرتفعة من العدالة الاجتماعية والاقتصادية والانضباطية الاخلاقية (التربية المدنية) ويصبح شعور المواطن ان الدولة معه لا ضده وانها تستجيب لحاجاته الاساسية كالصحة والتعليم وتخطط له منافذ العمل وتعمل على أن تكون له جذور في وطنه . والقلق لدى المواطن ينشأ من غياب التخطيط الذي يؤمن له حاجاته الملحة . وليس منطقيا ان يطلب من شخص ان يعطي من غير ان يأخذ .

● هل لديك اقتراحات وحلول للحد من موجة السطو والنهب هذه ؟

ـ الحلول ذات شقين :

١ ـ ان معاملة المجرم بوسائل العنف والسجن ، عن طريق السيطرة على الامن . هي وسيلة ارهابية . وفي هذه الحالة تكون الحاجات التي يتوق اليها الافراد ودوافع العمل لديهم مثل النار تحت الرماد تشتعل عندما تتهيأ لها الفرص .

٢ ـ معالجة المجرم علاجا مباشرا باعادة النظر في اوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والتربوية حتى تضمحل اسباب الاجرام فيه ويعيش حياة طبيعية .

ويتطلب هذا الحل توفير الامور الاتية :

١ ـ تأمين الحاجات الصحية للمواطن .

٢ ـ تأمين الحاجات التربوية له .

٣ ـ توفير مجالات العمل له الى اقصى حد . ويجب أن يربط هذا الحل بضرورة التنويع التربوي للاختصاصات عن طريق رسم سياسة اعلامية توجيهية تجعل المواطن انسانا مسؤولا .

٤ ـ احداث صناعات في مقدورها امتصاص اليد العاملة . وتناول الدوافع النفسية الطبيعية لدى المراهقين والتي تنزع الى الترفيه عن النفس فأقترح نهج سياسة رياضية أساسية تمتص حيوية الشباب .

ن. ع.

لماذا لا يعود المغتربون الى وطنهم الام؟ لأن العدل فيه مفقود والأمن ضائع والثقة ضعيفة والفوضى تسود كل المرافق

مشكلة المغتربين مع لبنان وادارته وحكمه توجزها هذه الرسالة . وهي تفصل اسباب التباعد الحاصل بين لبنان المقيم ولبنان المغترب .

« نطالع من وقت الى آخر في الصحف اللبنانية والمهجرية تصريحات مختلفة يدلي بها الرسميون وغير الرسميين ، وكلها تهدف الى امر واحد وهو تشويق المغتربين الى العودة الى اوطانهم الاولى ليستثمروا ما جمعوه في الغربة بالكد والجهد وعرق الجبين عشرات السنين ، أقول ليستثمروا حصيلة العمر في مشاريع هي الى الخيال اقرب منها الى الواقع ، وغايتهم في ذلك خلق نهضة اقتصادية تستند الى إكتاف المغتربين الذين طالما كافحوا وجاهدوا طوال العمر مقتصدين ما أمكنهم ليحفظوا قرشهم الابيض ليومهم الاسود .

نحن هنا لسنا في معرض الشك في حسن نيات الرسميين وغير الرسميين الذين بدافع الغيرة الوطنية ينادون اخوانهم في الغربة لوضع ما لديهم من خبرة وجهد ومال في المشاريع الموعودة في الوطن العزيز لبنان . لكن الثقة في حسن النية ليست كافية لتشجيع المغتربين على وضع امكاناتهم المادية والمعنوية لاجل تنفيذ رغبات المسؤولين وآمالهم اذا لم تكن ثمة طرق ووسائل كفيلة بضمان نجاح المشاريع العتيدة وبالتالي ضمان كل المبالغ التي كان المغتربون جمعوها بالتقتير والتوفير وسهر الليالي الطوال وسكب الكثير من عرق الجبين ودم القلب .

ان للبنان منزلة سامية في نفوس ابنائه المغتربين ومحبة فائقة قلما يوجد لها مثيل في نفوس مغتربي البلدان الاخرى تجاه اوطانهم الاولى . فاللبناني في المهجر لا ينقطع عن لسانه ذكر وطنه الاول كيفما سار واينما توجه . فهو يقدسه متذكرا هواءه العليل وماءه السلسبيل ومناخه الطيب والمكان الذي ولد فيه وترعرع في اجوائه ، ويحن دائما الى زيارته كلما سنحت له الفرص ، وبكلمة مختصرة ان لبنان بالنسبة الى المغتربين من ابنائه هو وطن ارز الرب الخالد ، ويفخرون بكونه البلد الوحيد الذي طالما تردد اسمه مرارا عدة في الكتاب المقدس الذي منه انبثقت كل الاديان السماوية العظمى .

ونعد الى موضوعنا فنقول انه لا بد من الاشارة الى ان حسن المعاملة من المسؤولين الحكوميين هو الذي في امكانه ان يمثل دورا كبيرا في تحقيق آمال لبنان وجذب المغتربين واعادتهم اليه . فلنبحث هذا الامر جديا في ضوء الوقائع الجارية الملموسة ولنعرض باخلاص وصراحة الملابسات التي طالما تعرض لها الكثيرون من المغتربين وامتحلوها في اشخاص عدد من الرسميين المسؤولين اللبنانيين فكانت ، لسوء الحظ ، عن العوامل المنفرة بدلا من ان تكون من العوامل المشوقة ، وغدت تلك التصريحات المرغبة عبارة عن كلام ليس له اي معنى ايجابي واضح ...

سوء المعاملة

يدل على ذلك ما نعلمه ونسمعه من افواه الكثيرين من المغتربين الذين يملكون العقارات والارزاق والاراضي المختلفة في الوطن الام ، اذ كثيرا ما يشكون في غربتهم من سوء المعاملة التي تتعرض لها املاكهم في الوطن الاول من المسؤولين الحكوميين وبنوع خاص مصلحة الضرائب والمالية ، اضافة الى معاملة بعض انسباء المغتربين الذين يغتنمون فرصة غياب اصحاب الاملاك فيتصرفون باملاك اقربائهم كأنهم هم اصحاب الحل والربط ، وحجتهم في ذلك ان اصحاب الاملاك الشرعيين في اميركا ليسوا في حاجة اليها باعتبار انهم «يغرفون المال غرفا» هذه ، لسوء الحظ ، فكرة خاطئة تراود عقول الكثيرين من اخواننا المقيمين بالنسبة الى احوال انسبائهم في المهاجر . وقد اخبرني احدهم انه بعد مغادرته لبنان ووصوله الى الولايات المتحدة بشهرين فقط ، تسلم رسالة من احد اقربائه في الوطن يطلب اليه فيها ان يدينه مبلغ الفي دولار ليدفعه كدفعة اولى من اصل ثمن بيت ينوي شراءه في الوطن على ان يوفيه المبلغ المطلوب كدفعات شهرية معينة في المستقبل ...

من المؤسف حقا ان التصورات غير الواقعية بالاغتناء السريع لدى المهاجرين تتملك نفوس الكثيرين من اخواننا المقيمين ، حكوميين وعلمانيين ، واذا شرحت لهم الحقيقة بالتفصيل وبينت لهم خطأ وجهة نظرهم وقلت لهم ان الدولار الذي يحصل عليه المرء في هذه البلاد انما هو مبلل بعرق الجبين والجهد والتعب المضني فلا يصدقون ... وكأني بهم يتصورون انه عندما تطأ اقدام المغترب الارض الاميركية يبدأ حالا تكديس الاموال وجمعها و « قطفها » من على اغصان الشجر ...

تجربة جمايكا

كان لي انسباء في جمايكا وكان مضى عليهم هنالك زمن طويل عملوا خلاله في التجارة : وقد لعب الحظ معهم فجمعوا ثروة مالية لا بأس بها ، وقرر شيخ العائلة ، ذات يوم ، وكان يبلغ التسعين من عمره ، بعدما اقنع جميع افراد عائلته البالغ عددهم ثلاثة وعشرين شخصا كبارا وصغارا ، بوجهة نظره في ضرورة بيع كل املاكهم ومحلاتهم في جزيرة جمايكا والعودة الى الوطن الاول لبنان لاستثمار اموالهم في ربوعه ، وهكذا كان ، وما كادوا يصلون الى بيروت ويقضون فيها بضعة اشهر حتى عادوا جميعا الى حيث اتوا ، وبالتالي عادوا لتأسيس اشغالهم من جديد ، فقيل لهم لماذا غيرتم فكركم وغادرتم لبنان عائدين الى حيث كنتم قبلا ؟ فأجابوا : « لاننا لاحظنا انه طوال مدة اقامتنا في لبنان كيفما توجهنا ما كنا نرى الا اناسا ليس لهم من هم الا امتصاص ما يقدرون عليه من اموالنا بينما المسؤولون في الحكومة اللبنانية غافلون عن المساعدة على تسهيل الامور وتمهيد الوسائل المشوقة لاستثمار جهودنا وثروتنا المالية ... » لذلك رأينا انه من مصلحة مستقبل اولادنا ان نعود الى حيث كنا قضينا الشطر الاكبر من العمر في الجد والكد والعمل المفيد المثمر ... » .

وكنت انا حصلت على ارث عقاري في بيروت بناء على وصية تركها المرحوم والدنا الذي توفاه الله عام ١٩٦٥ ، وكنت عندئذ زائرا في لبنان وقد اضطرني افراد العائلة ، اي الوالدة والشقيق والشقيقات ، الى ان اتسلم امر تنفيذ الوصية فوكلت احد المحامين الذي قام بما يتوجب عليه في هذا الشأن خير قيام ، وبالطريقة القانونية الشرعية وتسلم كل من الورثاء حصته الموصى بها وسجلت باسمه في الدوائر العقارية في بيروت وكان ذلك حوالي اواسط ١٩٦٦ . وفي اواخر العام نفسه رجعت الى مقر عملي في الولايات المتحدة ، ومنذ ذلك الحين ونحن ندفع ما يقتضي من ضرائب مختلفة حسب الاصول المرعية . وكان ان زرت الوطن وبرفقتي زوجتي خلال شهر ايار ١٩٧١ فتوجهنا معا الى الدوائر المالية ـ مصلحة الضرائب ـ في بيروت ودفعنا كل الرسوم الضريبية المفروضة على الرغم من ان بيتي في بيروت هو مقفل ولا استعمله ابدا ولا أؤجره ولا استفيد منه البتة من الوجهة المادية الا عندما اقوم بزيارة الى الوطن مرة كل بضع سنوات وسألت المسؤولين هنالك اذا كان علي ان ادفع اي شيء آخر ، فقيل لي كلا بل كل شيء سائر على ما يرام . ومضت اشهر عدة واذا بي ذات يوم اتلقى من مصلحة الضرائب في بيروت انذارا مؤرخا في ٢٧ تموز ١٩٧٤ علي بموجبه ان أدفع لمصلحة الضرائب غرامة معينة للسنوات الثلاث ٦٩ و ٧٠ و ٧١ فاستغربت هذا الامر وكتبت الى شقيقتي ووكيلتي في بيروت اطلب اليها التوجه للاستفسار من مصلحة الضرائب عن سبب هذه الغرامة التي ما انزل الله بها من سلطان ، فقيل لها « لقد فرضت الغرامة لان انتقال العقار الى الوارث تم يسجل في الدوائر المختصة في حينه » . مع ان كل معاملات الانتقال والتسجيل كما ذكرت سابقا جرت بمعرفة المحامي الموكل وتدبيره وهو يعرف القانون وما يتطلبه في مثل هذه الظروف .

الضمير « الرسمي »

ومن المعلوم ان الوصية نفذت في ١٩٦٦ وسجل العقار كما ذكرنا آنفا وحسبما يقتضي القانون بأسماء الورثاء وانتهى كل شيء على ما يرام ، والظاهر ان ضمير المسؤولين في مصلحة الضرائب لم يستيقظ من النوم العميق الا في ١٩٧٤ ففرض الغرامة على السنوات الثلاث ١٩٦٩ و ٧٠ و ٧١ . فلو كانت المصلحة المذكورة أمينة على القيام بواجباتها كما يجب لكان عليها أن تنذر الورثة في شأن عملية الانتقال «الموهومة» حالا اي بعد تسجيل العقار باسمهم اذا كان هنالك من خطأ في عملية التسجيل وليس بعد مضي ست سنوات على تسجيل العقار باسم الورثاء . ثم لماذا فرضت الغرامة على السنوات الثلاث المذكورة ولم تفرض على السنوات التي قبلها أي ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ باعتبار ان العقار جرى تسجيله عام ١٩٦٦ ؟

من المؤسف حقا أن تكون الفوضى ضاربة أطنابها الى هذا الحد في عدد من الدوائر الحكومية المسؤولة في الوطن العزيز لبنان حيث نرى الكثيرين من المسؤولين يخبطون خبط عشواء في تصريف امور الشعب وليس ثمة معنى لديهم للعدل والانصاف ...

ولا بد من الاشارة الى انني كنت وجهت الى المسؤولين في مصلحة الضرائب في لبنان كتابين اعترض فيهما على الاجحاف اللاحق بي من جراء هذا القرار الاعتباطي طالبا في الوقت نفسه الاجابة عن عدد من النقاط الجوهرية المتعلقة بالموضوع ، ولكن بدلا من أن أتلقى الاجوبة المقنعة تلقيت جوابين لا يتضمنان الا التشديد على ضرورة دفع الغرامة على السنوات الثلاث وكأني بهم من بقايا عهد السلطنة العثمانية التي لا قبول للاعتراض على حكمها الشاهاني الاستبدادي القاطع ...

هذا واحد من كثير من الامثال المشابهة التي حصلت وتحصل دائما في لبنان بالنسبة الى أملاك المغتربين ، وأبطالها ، لسوء الحظ ، هم المسؤولون الحكوميون المفروض فيهم أن يتخذوا العدل والاستقامة صراطا مستقيما لتدبير كل الاعمال بالثقة والامانة سواء أكان تجاه المقيمين أو المغتربين ، اذ أنهم بهذه الطريقة فقط يتمكنون من أن يكسبوا ثقة الشعب ومودته وبنوع خاص المغتربين منه ...

كيف يريد المسؤولون وغير المسؤولين في لبنان والمهاجر أن يجعلوا المغتربين يثقون في الوعود المعسولة التي يتكرمون بها من وقت الى اخر مشوقين اياهم الى العودة لاجل استثمار أموالهم حصيلة العمر في أوطانهم الاولى ، بينما العدل مفقود والامن ضائع والثقة ضعيفة والفوضى سائدة ؟!

نريد جوابا مطمئنا ومرتكزا على اسس حقيقية ثابتة ومضمونة وليس مجرد تصريحات ما هي الا كلام بكلام .

بروكلين ـ نيويورك

باسيل قازان
استاذ اللغات في مدرسة بيرلتز العالمية » .

هكذا من الأصل

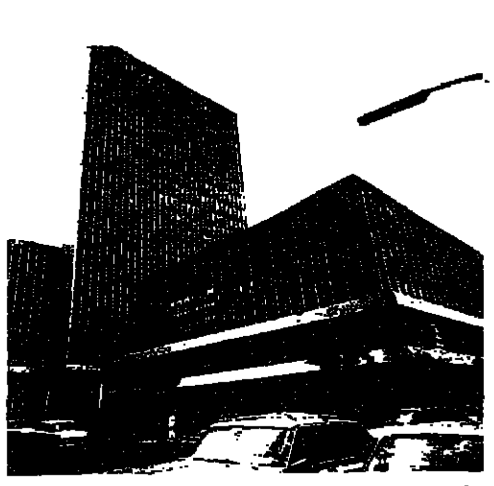


مركز سان شارل •





مركز صباغ •



جفينور •

عمارة في الاشرفية تنطح سحاب بيروت



ستاركو •

البناء العمودي يهوّي العاصمة ويخضّرها

«قانون هنري اده» عدل اتجاه العمار

بيروت الـ ٢٠٠٠

قال الدكتور جاك نصر : « ان علم الاحصاءات يشير الى ان عدد المدن التي يزيد عدد سكانها على المليون كان ٣٠ عام ١٩٢٠، فأصبح ١٣٠ عام ١٩٧٠، وان عدد المدن التي يزيد عدد سكانها على الـ ١٠٠ الف اصبح ١٨٠٠ عام ١٩٧٠ ، وان عدد سكان الكرة الارضية سنة ٢٠٠٠ سيكون ضعفي العدد الحالي ، وان قاطني المدن سنة ٢٠٠٠ سيؤلفون ٨٥ في المئة من مجموع السكان، وان قاطني المدن الكبرى ، في نهاية القرن العشرين، لن يقلوا عن اربعة اضعاف ما هم الان ، وهذا يعني ان سكان بيروت سنة الالفين سيكونون نحو اربعة ملايين نسمة ، وهذا الامر بات يفرض منذ الآن التخطيط لمدينة تتسع لهذه الملايين الاربعة :

واضاف « ان بيروت لم تتجه عموديا بعد في شكل واسع نظرا الى الانظمة والقوانين التي لا تمكن من ايجاد مساحات كبيرة صالحة للبناء، فلنتصور مثلا امكان ضم كل الابنية العادية والقديمة المتكدس بعضها على البعض الاخر في الجهة الشرقية من ساحة الشهداء وتحويلها الى عقار واحد يشاد في وسطه بناء عال تبلغ مساحته مجموع مساحة الابنية العادية القائمة حاليا • الا ان البناء العالي يوفر ، على نقيض الابنية القديمة ، فسحات واسعة حوله تكون بمثابة المتنفس لسكان المبنى والعاصمة نفسها • ولعل اسس مدينة بيروت الصخرية هي من اهم العناصر التي تساعد على قيام الابنية العالية » •

التأثير على العمران

وتطرق الى المسائل التي تطرحها هذه الابنية فذكر : « ان الابنية العالية تؤثر على مجموع احوال العمران والعمل وتوزيع الانتقال السكنية وعلى فن العمارة والتنظيم والمواصلات والمحيط الجغرافي والابنية المتواضعة والحقيرة والحالات الجوية والمناخية كذلك ، يضاف الى ذلك حجبها الشمس والنور والهواء عن الابنية العادية المجاورة ، وامكان خلق ازمة نسبية بين مجموعتين متقابلتين من الابنية العالية كانعكاس الشمس على الواجهات العالية والارتجاج الحاصل في الطبقات العالية والارتجاج الحاصل في الطبقات هذه الطوابق سواء بسبب هذا الارتجاج او بسبب الشعور بالوحدة ، وخلق الاحمال السكنية في مساحة صغيرة والازدحام على المصاعد نزولا وصعودا ، والتأثير الصحي على قلوب مستعملي هذه المصاعد وطوارىء الحريق والذعر الخ •••

ولكن على الرغم من كل هذه المحاذير فان الابنية العالية اصبحت في هذا القرن شرا لا بد منه ، ولا غنى عنه ، خصوصا اذا اخذنا في الاعتبار الزيادة المطردة في عدد السكان وانعدام الفسحات الخضراء حول المنازل التي تعتبر اما مصدر عيش للانسان ، او مصدر تنقية للهواء او المصدرين كليهما » •

« الكباري » هو العائق

واوضح النقيب الدكتور خليل معلوف أن العائق الاكبر في نظره امام قيام ابنية شاهقة العلو في بيروت ، او في لبنان في صورة عامة ، هو قانون البناء الذي يفرض ما يسمونه بالفرنسية « كباري » اي العلو الذي يتناسب مع عرض الشارع والمسافة المتروكة كأرض خالية امام المبنى ، « عندئذ تصبح متطلبات البناء الشاهق أرضا واسعة جدا ليست في متناول سوى القلائل من البنائين •

« وعلى الرغم من ذلك فقد بلغ العلو في لبنان نحو ٣٢ طبقة » •

ورد عدم تكاثر هذه الابنية الى اسباب فنية واقتصادية وقال « واقصد بذلك اننا لم نعتد بعد في لبنان البناء بواسطة الحديد ، هذه المادة التي مكنت عددا من البلدان من الارتفاع بالابنية الى علوات شاهقة ، لان العلو الاقتصادي بالنسبة الى الخرسانة المسلحة هو نحو ٢٥ طابقا فقط ، وبالفعل بلغت المباني الخرسانية المسلحة حدها الاقصى في القاهرة مثلا التي تضم بناء او اثنين بعلو ٣٠ طابقا • وعلى الرغم من ذلك فقد يوجد في بيروت عدد كبير من الابنية العالية يفوق ما ذكرت بالنسبة الى العلو في اي عاصمة عربية اخرى » •

اعلى مدن الشرق

وقال المهندس جورج رياشي «في بيروت كثير من الابنية العالية وان كنا لا نطلق عليها مدينة عمودية ، فهي في الواقع اعلى مدينة في الشرق الاوسط. وساهم قانون البناء الجديد في تشجيع مثل هذه الابنية، اذ تضمن المرسوم التطبيقي لقانون البناء نصا يتناول الابنية الشاهقة. وفكرت الدولة في هذا النوع من البناء عام ١٩٥٤ • اما المادة التي تشجع الابنية العالية في القانون الجديد فهي المادة ١٨ المكررة التي تحدد شروط الاستثمار العمودي •

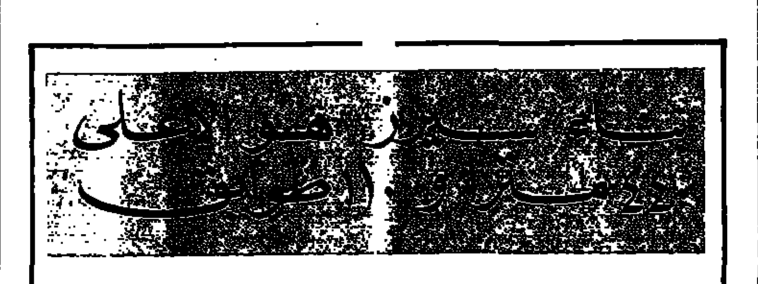
« ولعل من اهم فوائد الاستثمار العمودي تحرير فسحات كبيرة من الاراضي المحيطة بالابنية العالية ، وتحويلها الى حدائق ومتنفسات • وليس صحيحا أن الاستثمار العمودي يؤثر على اسعار الاراضي المحيطة ببيروت ، ولا هو يؤثر ايضا في تجارة الاراضي من بيع وشراء» •

قانون هنري اده

اما المهندس سعيد البيطار ، ملتزم اعلى بناية في بيروت (تخص السيدين رياض وعادل رزق ، ومؤلفة من ٣٠ طابقا) فقال : « بيروت لم تتأثر بالاتجاه العمودي للمدن الحديثة لان قانون التنظيم المدني السابق كان يحول دون الارتفاع بالبناء الا في استثناءات محددة ، كترك الفسحات الكبيرة • وقد نرى مثل هذه الابنية في شارع فردان • والواقع ان هذا القانون جعل بيوت بيروت من غير حدائق • ونذكر هنا ان فندق سان شارل (هوليداي ان) اصدر له مرسوم خاص حتى تمكن من الارتفاع الى هذا الحد ، لكن القانون الجديد الذي صدر عام ١٩٧١ ايام الوزير هنري اده ، وهو معروف الان باسمه ، ساهم في اتجاه بيروت عموديا وان يكن هذا الاتجاه بطيئا بالنسبة الى ما هو في عواصم اخرى • ومع ذلك القانون صارت لنا في بيروت ابنية مرتبة، وهندسية ومنظمة • وجاء تعديل قانون هنري اده عام ١٩٧٢ يساهم كذلك في فسح المجال امام الابنية العالية واول بناية طبق عليها هذا التعديل هي بناية رياض وعادل رزق في الاشرفية المؤلفة من ٣٠ طابقا والتي اشرف عليها انا شخصيا ، ومن فوائد هذا القانون الجديد انه لا يحدد الارتفاع لكنه يربطه بالتراجعات الافقية » •

واضاف : « انا عائد لتوي من المكسيك حيث القيت محاضرة. هناك حول البناء الطويل ومعلوم ان مكسيكو هي مدينة مسطحة ويتطلب اجتيازها ثلاث ساعات من الوقت • وهذا الواقع يساعد على تفكك العائلة • ومن فوائد الابنية العالية ، الى الفسحات الكبيرة حولها ، انها تساعد على التخفيف من ازمة الطاقة باعتبار انها تخفض مسافات النقل ، كما تساعد على التخفيف من تأثير الغبار ، باعتبار ان هذا كلما ارتفع خف تأثيره بفعل انتشاره في الجو » •

م• ح•



دلت البحوث الاثرية على ان اولى الابنية العالية كانت من طابقين واقامها انسان العصر البرونزي ، في مجموعات دعيت مدنا ، مثل اريحا واوغاريت • غير ان شعب عصر الحديد لم يأخذ من شعب العصر البرونزي ، عندما غزاه ، الا الابنية ذات الطابق الواحد ، وشذ عن ذلك في هذا العصر – اي عصر الحديد – الفينيقيون اذ اشادوا ابنية من طابقين وقيل ان الحرف الثاني من ابجديتهم الذي دعي « بات » ، اي بيت مثل في شكل بيت من طابقين • اما اليونان فلم يحفظوا الا الطابق الواحد ، غير ان الرومان تبنوا في آخر عصرهم فكرة الطوابق فاشادوا ابنية من اربعة او خمسة طوابق كانوا يسمونها « جزرا » بالنظر الى الفسحات المتوافرة حواليها • وتعددت هذه الابنية في روما في القرن الرابع الميلادي اذ بلغت ٤٦ الف « جزيرة » بينما الابنية ذات الطابق الواحد لم تكن تزيد على ١٧٠٠ •

ولم تظهر الابنية العالية الحقة ، اي تلك التي تتجاوز العشرين طابقا ، الا في اواخر القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة حيث بلغ عدد معدل الطوابق في هذه الابنية عام ١٨٩١ عشرين طابقا ، وعام ١٨٩٥ واحد وعشرين » وفي ١٨٩٨ خمسة وعشرين ، وفي ١٩٠٦ اربعين وعام ١٩١٣ ستين بعلو ٢٤ مترا •

وبدات مباراة بين الدول لاقامة اطول العمارات ففازت شيكاغو عام ١٩٧٣ بتشييدها بناء « سيرز » الذي يعد حاليا اطول بناء في العالم ، ويبلغ علوه ٤٤٠ مترا وعدد الطوابق فيه ١١٠ ومساحة البناء المستثمر ٢٣٠ الف متر مربع وعدد المصاعد ١٠٢ وعدد المصاعد بطابقين ١٤ • وقد دفعت هذه المباراة جمعية المهندسين المدنيين الاميركية ومنظمة الجسور والمنشآت الدولية عام ١٩٧٠ الى تأسيس لجنة دولية مشتركة اطلق عليها اسم « لجنة الابنية الطويلة » وهي تضم الآن اكثر من ٨٠٠ عضو عامل من انحاء العالم موزعين على لجان مختلفة مهمتها ايجاد الحلول اللازمة في مؤتمرات تعقدها في صورة دورية •

وفي بيروت قرر مجلس البحوث العلمية تنظيم مؤتمر اقليمي للابنية الطويلة في تشرين الاول من السنة الحالية تدعى اليه معظم الدول العربية المجاورة • علما ان بيروت تعتبر حاليا ثاني اعلى العواصم العربية (٨٥ مترا) بعد القاهرة (١٢٠ مترا) •

عمارة الشل •

بعض المدن العالية في العالم

المدينة	سنة الانتهاء	المواد المستعملة	عدد الطوابق	العلو بالمتر
شيكاغو	١٩٧٣	فولاذ	١١٠	٤٤٠
نيويورك	١٩٣٥	فولاذ	١١٠	٤٠٥
تورنتو	١٩٧١	فولاذ	٥٧	٢٣٩
كراكاس	١٩٧٤	باطون مسلح	٥٦	٢٠٠
باريس	١٩٧٣	فولاذ وباطون	٦٤	٢١٠
لندن	١٩٦٩	باطون مسلح	٦٠	١٧٧
مكسيكو	١٩٧٢	باطون مسلح	٤٨	١٧٥
موسكو	١٩٦٤	باطون مسلح	٣٧	١٧٠
بروكسل	١٩٦٧	فولاذ	٣٨	١٤٥
كولونيا	١٩٧٢	باطون مسلح	٤٩	١٣٧
ميلانو	١٩٥٨	باطون مسلح	٣٥	١٢٧
براتيسلافا	١٩٧١	فولاذ	٢٧	١٠٠
اثينا	١٩٧٢	باطون مسلح	٢٧	٨٧
اسطنبول	١٩٧٣	باطون مسلح	٢٥	٨٧

احداث ثلاث بلديات جديدة في بقسميا وشحا والعدوسية

في عددي الجريدة الرسمية ١٠١ و ١٠٢ الصادرين في ١٧ و ٢٠ كانون الاول ١٩٧٣ نشرت موازنات خمس عشرة شركة مساهمة للعام ١٩٧٢ ، يمكن من مراجعتها استخراج النتائج الاتية :

● الشركات الرابحة ثماني والخاسرة سبع •

● مجموع رأس المال العام: ٤٠ مليونا و ٥٥٠ الف ليرة لبنانية •

● مجموع رأس المال : في الشركات الثماني الرابحة : ١٢ مليونا و ٨٥٠ الفا •

● مجموع الربح العام: ٤٥٧ الفا و ٢٠٧ ليرات و١٦ قرشا •

● معدل الربح الوسطي: ٥٧ الفا و ١٥٠ ليرة و٨٩ قرشا •

● مجموع رأس المال في الشركات السبع الخاسرة ٢٧ مليونا و ٧٠٠ الف ليرة.

● مجموع الخسارة العام: ٤ ملايين و٥٢٢ الفا و٣٢٨ ليرة و٩٢ قرشا •

● معدل الخسارة الوسطي: ٤٤٦ الفا و٤٦ ليرة و٩٨ قرشا •

والشركات الخمس عشرة هي :

● **كابلات لبنان**
رأس مالها : ٥ ملايين • وربحها ٣٦ الفا و٩٤١ ليرة • رئيس مجلس ادارتها ومديرها العام بشارة تقلا •

● **شركة الشرق الاوسط للارشاد والادارة**
رأس مالها مئة الف • ربحها ٣٦ الفا و٥٤٤ ليرة و١٤ قرشا • رئيس مجلس ادارتها عدنان نحاس •

● **شركة ادمون عيسى وشركاه**
رأس مالها ٤٠٠ الف • ربحها ١٥٨ الفا و٤١٩ ليرة و٨٦ قرشا• رئيسة مجلس ادارتها لينا ادمون عيسى •

● **شركة كهرباء جبيل « فرنيني وبلسيل »**
رأس مالها مليون • ربحها ٥٤ الفا و٣٧٤ ليرة • رئيس مجلس ادارتها فؤاد فرنيني •

● **شركة الرخام اللبنانية (لكو)**
رأس مالها مليونان ونصف مليون • ربحها ٧٩ الفا و١٣ ليرة و٢٥ قرشا • رئيس مجلس ادارتها – مديرها العام المهندس عصام عبد الباقي •

● **شركة بيبلوس**
رأس مالها ٣٠٠ الف • ربحها المدور ٣٧ الف و٨٥٢ ليرة و٩٤ قرشا • رئيس مجلس ادارتها جورج داود •

● **شركة نامر اخوان**
رأس مالها ٣ ملايين • ربحها المدور ٤ الاف و٨٥١ ليرة و٣٧ قرشا • رئيس مجلس ادارتها فوزي نامر •

● **موتور تريد – شركة الآليات والتجارة**
رأس مالها ٦٥٠ الفا ، ربحها الاستثنائي ٥٧ الفا و٧٦٨ ليرة و٤٠ قرشا • رئيس مجلس ادارتها ادوار جورج هندي •

● **الشركة العربية للمقاولات الكهربائية**
رأس مالها ٤٠٠ الف • خسارتها ١٥٧ ألفا و٣٧١ ليرة و٣١ قرشا • رئيس مجلس ادارتها فوزي مصطفى بيدس •

● **شركة الخليج العقارية**
رأس مالها نصف مليون • خسارتها ١٥٩ ألفا و٧١١ ليرة و٦٥ قرشا • رئيس مجلس ادارتها فوزي مصطفى بيدس •

● **شركة المبادلات التجارية**
رأس مالها مليون • خسارتها ١١٨ ألفا و٦٩ ليرة • رئيس مجلس ادارتها مظهر الحسامي•

● **الشركة الجديدة للمشاريع العقارية**
رأس مالها مليون • خسارتها الفان و٥٥٤ ليرة و٤٥ قرشا • رئيس مجلس ادارتها فيليب رشيد كيروز •

● **شركة التجارة وصناعة الالمنيوم والمقاولات – سيال – المنيوم لبنان •**
رأس مالها ٤٠ مليونا • خسارتها ٤٧٢ الفا و٨٣٣ ليرة و٧١ قرشا • رئيس مجلس ادارتها سليم حسيب نجار •

● **شركة سيرلابز للابحاث العلمية والكيماوية**
رأس مالها مليونان • خسارتها ٤٨٤ ألفا و٨٨٩ ليرة و٦٠ قرشا • رئيس مجلس ادارتها جبرائيل طعمه •

● **شركة مثلجات لبنان**
رأس مالها مليونان • خسارتها ٣ ملايين و٥٣٦ الفا و٨٩٢ ليرة و٤٠ قرشا • رئيس مجلس ادارتها البر بترو ابيلا •

شركات جديدة

● القرار الرقم ١/٦٣٦ الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة في تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٣ سجل « شركة الضمان واعادة الضمان عبر البحار ش•م•ل•» ذات الجنسية اللبنانية ، مركزها الرئيسي بيروت ، في سجل شركات الضمان المعد لهذه الغاية في وزارة الاقتصاد والتجارة لممارسة اعمال ضمان الحياة ، الحريق ، النقل ، الحوادث في لبنان •
(الجريدة الرسمية الرقم ١٠١ تاريخ ١٩٧٣/١٢/١٧)

● المرسوم الرقم ٦٦٨٧ تاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٧٣ رخص تأسيس « الشركة اللبنانية الفرنسية للضمان واعادة الضمان ش•م•ل•» وهي تتعاطى كل اعمال التأمين واعادة التأمين في لبنان والخارج وتقبل التأمينات العقارية وتملك الاموال الثابتة والمنقولة والاشتراك في المؤسسات والشركات المماثلة •
(الجريدة الرسمية الرقم ١٠٣ تاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٠)

بلديات

● القرار الرقم ٣٣٧/١د الصادر عن وزارة الداخلية في تاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٣ اجاز انشاء بلدية في قرية بقسميا – قضاء البترون، قوامها ثمانية اعضاء •

● القرار الرقم ٣٣٨/١د الصادر عن وزارة الداخلية في تاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٣ اجاز انشاء بلدية في قرية مشحا – قضاء عكار ، قوامها ثمانية أعضاء •

● القرار الرقم ٣٣٩/١د الصادر عن وزارة الداخلية في تاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٣ اجاز انشاء بلدية في قرية عدوسية – قضاء صيدا ، قوامها ثمانية اعضاء •

● القرار الرقم ٣٤٠/١د الصادر عن وزارة الداخلية في تاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٣ وافق على الرجوع عن القرار الرقم ٤٥٨/١د واعتبار النطاق البلدي لبلدة الدبية ، قضاء الشوف لا يشمل قرية البطال المستقلة •
(الجريدة الرسمية الرقم ١٠١ تاريخ ١٩٧٣/١٢/١٧)

اجازات مسبقة

● القرار الرقم ١/٦٤٧ الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة في تاريخ ٤ كانون الاول ١٩٧٣ اخضع تصدير الارز والعدس والفول والحمص والفاصوليا لاجازة مسبقة •
(الجريدة الرسمية الرقم ١٠٣ تاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٠)

تلوث البحر

● القانون الرقم ٧٣/٢٨ تاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٧٣ اجاز ابرام الاتفاق الدولي المتعلق بالمسؤولية المدنية المترتبة عن الاضرار الناجمة عن تلوث مياه البحر بالمحروقات السائلة المعقود في بروكسل تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٩ •
(الجريدة الرسمية الرقم ١٠٣ تاريخ ١٩٧٣/١٢/٢٠)

مدارس جديدة

● المرسوم الرقم ٦٦٦١ تاريخ ٦ كانون الاول ١٩٧٣ رخص للانسة رندة تقي الدين بانشاء مدرسة فنية عالية خاصة في بيروت على العقار الرقم ٣٦٥٤ من منطقة الاشرفية العقارية باسم « المدرسة الحديثة للتجارة » •
(الجريدة الرسمية الرقم ١٠١ تاريخ ١٩٧٣/١٢/١٧)

براءات اختراع

● شركة « المأكولات المتحدة يونيفود » مركزها بيروت ، منحت براءة اختراع « طريقة جديدة لتحضير المأكولات وخصوصا الفراريج » لمدة ١٥ سنة •

● محمد صادق حسين فهمي، المقيم في شارع العريسي، محلة المزرعة ، بيروت ، منح براءة اختراع « مقياس للضغط قابل التعديل » لمدة ١٥ سنة •

● جورج راغب الراسي – الصيدلي المقيم في قرن الشباك ، منح براءة اختراع « طريقة جديدة لتلوين الشعر بالحناء » لمدة ١٥ سنة •

اعداد : هاني المقي

هكذا من الأصل

التضخم: اخترعته «أميركا» وصدرته الى الخارج

نهاية نظام «الصرف الثابت» بداية رحلة أمل

موجة ارتفاع الاسعار التي غزت معظم بلدان العالم في وقت واحد تقريبا طرحت تساؤلات كثيرة حول اسبابها، وكان اكثر هذه التساؤلات يركز على ان ارتفاع الاسعار في هذا الشكل لا يمكن ان يكون وليد الصدفة في وجود ورطة التضخم التي عمت البلدان الصناعية فيها .

وللوصول الى أصل المشكلة ومصدر الورطة ، تجب العودة الى نظام الصرف الثابت الذي كانت الولايات المتحدة اعتمدته في اعقاب الحرب العالمية الثانية وكان من نتائجه ان نشأت ضغوط تضخمية سرعان ما عمت العالم في الستينات . وبعدما انهار هذا النظام اوائل السبعينات . وبعدما انهار هذا النظام اوائل السبعينات ، بل في الوقت الذي كان ينهار فيه ، كان دوره صار فعلا دور المولد للتضخم العالمي .

وفي الواقع ، يمكن القول ان النمو النقدي غير الطبيعي الذي احدثه انهيار نظام الصرف الثابت هو المسؤول عن حالة الضغط على الطلب الذي يشهده العالم الآن .

وتجدر الملاحظة هنا ان بلدانا صناعية عدة بلغت فيها نسبة التضخم حديثا ضعف ما كانت في الستينات . وفي الاشهر الاخيرة من السنة الماضية شهد العالم اندفاعا سريعا في اتجاه المنتجات التي يقوم عليها التبادل الدولي عادة .

من هنا يبدو ممكنا القول ان هنالك علاقة جديدة متبادلة في موضوع التضخم الذي طرأ على الاقتصادات القومية ، عبر الروابط الناشئة عن التجارة العالمية . ويمكن الافتراض ان الظروف التي توافرت للاقتصاد الاميركي حركت اوضاع صادرات وعائدات شركاء الولايات المتحدة التجاريين الذين عمدوا بدورهم الى ممارسة ضغط قوي على المصدرين الاجانب بما فيها الولايات المتحدة نفسها . لكن هذا الافتراض ، وان يكن مقبولا ، لا يسمح بشرح واقع موجة التضخم التي اجتاحت معظم البلدان الصناعية منذ اواخر الستينات ، اذ هو لا يأخذ في الاعتبار سوى تحركات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات غافلا حساب رأس المال الذي اخذت اهميته تكبر اكثر فاكثر بالنسبة الى ما يخص تحديد الاتجاه الذي يسير فيه التدفق النقدي الصافي في ما بين بلدان العالم .

أسباب التضخم ..

وهنالك الآن نظرية جديدة حول اسباب التضخم العالمي تنطلق من تحليل التحركات النقدية التي شهدتها اسواق الصرف منذ اواخر الستينات . وهذه النظرية التي تبدو مقنعة اكثر من سواها تربط ، في الدرجة الاولى ، بتجربة التضخم التي يعيشها العالم بالانزال المستمر لـ « العملة الدولية » خصوصا الدولار كنقد احتياطي مما ادى الى توسع في موجودات العملات الوطنية بلغ حد المبالغة في كل البلدان الصناعية الكبرى تقريبا .

وجدير بالملاحظة ، ان هذه النظرية التي كانت لوقت غير قصير من اهتمام قلة صغيرة من الخبراء الاقتصاديين ، اصبحت الان تكسب المزيد من المقتنعين بها في اوساط الاقتصاديين الذين لا يعتبرون انفسهم خبراء ماليين، ويمكن، على سبيل المثال ، ان نجد بعض ملامح هذه النظرية في التقرير السنوي « للبوندسبنك » اي البنك المركزي الالماني، وفي ما عرضه نائب رئيس هذا المصرف الدكتور اينجر في المؤتمر السنوي « بيرجاكوبيسون » الذي عقد الصيف الماضي في مدينة بال في سويسرا .

... وبذوره

وبصرف النظر عما يمكن انيرافق هذه النظرية من تفسيرات ، تبقى هنالك مفارقة اساسية وهي ان اعتبار نظام الصرف الثابت حاملا في ذاته بذور التضخم كان يبدو امرا غريبا لدى المشتركين في مؤتمر « بريتون وودز » الذي عقد قبل ثلاثين عاما ، اذ كان الكثيرون منهم يعتقدون العكس ويخشون ان يكون النظام الذين هم في صدد خلقه اكثر ميلا الى الانكماشية، والذين انتقدوا هذا النظام في حينه ، كان في تقديرهم انترتيب موازين المدفوعات على نظام الصرف الثابت سيكون غير تعادلي ومعدوم التناسق مما يجبر البلدان الواقعة في العجز على معاناة ازمة انكماش نقدي وتقلص اقتصادي اضافة الى مواجهة البطالة قبل ان يصير في وسعها اصلاح الخلل في حساباتها الخارجية . وكان هؤلاء يخشون ايضا الا يكون هذا النظام ميالا الى الاخذ بمبدأ العملة الدولية التي يمكن المصارف المركزية استخدامها لاصلاح الخلل في مدفوعاتها . لكن كل هذه التقديرات والمخاوف بدت من بعد في غير محلها . فقد ثبت ان بلدانا قليلة فقط قبلت ان يكون توازن موازين مدفوعاتها سببا للبطالة او على حساب نموها الاقتصادي ، وكان ان بقي الارغام الذي مورس على البلدان الواقعة في العجز ضعيفا .

ومن بعد ، يوم اصبح الدولار العملة الدولية الاساسية وغير القابلة للطعن بالنسبة الى المعادلات صار مرغوبا اكثر فاكثر كقوة ادخار . في مقابل ذلك ، بدا العجز الهائل في مدفوعات الولايات المتحدة اواخر الخمسينات ضروريا لعمل نظام الصرف الثابت ، وكان هذا العجز يدبر في الواقع ، السيولة التي تتيح للبلدان الاخرى ان تكون في اقل حالة ممكنة من البطالة ومع نمو قوي فعلي .

ومن الواضح ان نظام الصرف الثابت اجبر البلدان الاخرى على الاحتفاظ بعلاقة ثابتة بين عملاتها والدولار، في حين كاننظام الاحتياط الاتحادي الاميركي يتصرف كما لو كان البنك المركزي لبلدان اخرى يشرف على الموجودات العالمية من الدولار ويمارس تأثيرا على وضع العملات في البلدان الصناعية الاخرى .

وعندما كانهذا النظام يسرع نمط توسع العملات الوطنية ، فهو كان يميل الى زيادة مداخيل الولايات المتحدة مما شجع الاميركيين على زيادة مشاريعهم وركزوا قسما منها على الخارج مما زاد في حجم كميات الدولار في بلدان عدة من العالم .

مع ارتفاع كميات الدولار على هذا النحو ، ومع اقبال حامليه على صرفه لقاء عملة محلية ، صار الدولار من القوة بحيث اعتبر بمثابة دين من البنك المركزي في شكل نقد او احتياط مصرفي . وكان من نتائج عدم التكافؤ بين قيمة الدولار الرسمية وقدرته الشرائية ، تشجيع الشركات الاميركية على التثمير في الخارج .

نظريا ، يمكن المصارف المركزية ذات الفائض تجميد كل زيادة غير مرغوبة في قاعدة النقد عن طريق بيع السندات الحكومية او بزيادة حجم الاحتياط الجبري . لكن ، عمليا ، مثل هذه التدابير بقيت محدودة . فخروج الدولار لم يحدث اي تقلص في قاعدة النقد الاميركي ذلك ان نظام الاحتياط الاتحادي لم يكن راغبا في ان يؤدي العجز في ميزان المدفوعات الى انكماش نقدي في بلد يملك عملة الاحتياط وينعم بمستوى من استقلالية نقده غير متوافر للبلدان الاقتصادية الاصغر والاكثر اعتمادا على الاخرين . الى ذلك ، كلما زاد العجز الاميركي قادت عملية تحويل الدولار الى مرافق اجنبية . والى اتساع في القاعدة النقدية للبلدان الاخرى غير المتوازية مع القاعدة النقدية الاميركية .

من هنا ان هذه البلدان تستطيع ان تحمل الولايات المتحدة مسؤولية تصدير التضخم الى الخارج . لكن، في مقابل ذلك يمكنالقول ان التراكم الكثيف للدولار لا يمكن ان يستمر ما لم يبق في منجى من اخطار الخفض ، وقد رأينا كيف انه ما ان اصبح الدولار ضعيفا في سوق الصرف حتى اخذ بريقه ، كأداة لادخار النقد ، يتضاءل شيئا فشيئا .

آثار حرب فيتنام

وجدير بالذكر ان انهيار نظام الصرف الثابت اندفع في سرعة يوم أخذت الولايات المتحدة ، تحت ضغط حرب فيتنام ، تعاني عجزا في موازنتها الى جانب نمو سريع في حركة النقد المتداول فاقت الحدود الاعتيادية . وكان من نتائج ذلك ان غرقت المصارف المركزية الاجنبية تحت فيض الدولار الذي كانت كميات كبيرة منه بدأت تتجمع في ايدي من كانوا يميلون الى التحول الى عملات اخرى عند أول بادرة تشير الى احتمال اعادة النظر في قيمته .

وما ان اخذ الدولار يصبح موضع شك وشبهة ، بفعل العجز في ميزان المدفوعات الاميركية وبحكم صعود موجة التضخم ، حتى ظهرت موجات من المضاربين به في اسواق الصرف سعيا وراء ارباح من دون مجازفة تقريبا ، تعتمد العملات الاجنبية .

وهكذا بدأ نظام « بريتون وودز» (نظام الصرف الثابت) . يغرق في السيولات التي ساعد هو فيخلقها، وكان من فعل المحاولات اليائسة لانقاذه أواخر الستينات واوائل السبعينات ، بروز التضخم في شكل لم يسبق له مثيل .

صحيح ان المصارف المركزية الاجنبية دافعت عنمعادلاتها الثابتة قدر ما استطاعت عن طريق امتصاص ما أمكنها من الدولار . لكن مراقبة حركة الرساميل بدت غير فاعلة في وجه موجات المضاربة الكثيفة . وهكذا وجدت هذه المصارف اخيرا أن لا فائدة من المقاومة . وزاد في التضخم ، طرح هذه المصارف دولاراتها في سوق الدولار الاوروبي فاقبل المضاربون عليها بهدف أن يشتروا بها المارك الالماني وعملات قوية اخرى مما عجل في مزيد من التضخم في المانيا خصوصا حيث فقد المصرف المركزي سيطرته على حركة النقد، ولا ريب في انزيادة التضخم كانت شكلت مشكلة بالنسبة الى المانيا لا يعوضها ارتفاع المارك الى مرتبة نقد الاحتياط .

والان، بعدما عمت موجة التضخم العالم بسببالمحاولات اليائسة التي بذلت من أجل الابقاء على نظام الصرف الثابت ، الى اين ؟

أولا ، بعد التغييرات التي طرأت على اسواق الصرف في اذار الماضي ، انقطعت العلاقة الجبرية بين دعم الدولار من جهة وبين دفع النمو النقدي في البلدان ذات العملات الصعبة من جهة أخرى . فالمانيا ، في الدرجة الاولى ، استعادت السيطرة على موجوداتها النقدية والمصرف المركزي الالماني يتبع حاليا سياسة نقدية متشددة جدا . لا ريب في ان مثل هذه الاستقلالية شرط ضروري للعودة الى استقرار الاسعار . لكن ، من ناحية اخرى ، كان من نتائج تعجيل التضخم في الاشهر الاخيرة ظهور استباق لرفع الاسعار في اطار مسلك تضخمي يصعب بلوغ خاتمة مطافه . والواقع انه لم يعد فيعالمنا الذي يجتاحه التضخم مكان لسراب النقد . فاصحاب المشاريع والاجراء على حد سواء بدأوا يدركون أكثر فاكثر ان زيادة مداخيلهم سرعان ما يلغيها ارتفاع الاسعار والغلاء . ويخشى الان من ان تتحول الجهود المبذولة للحد من التضخم الى شيء من التراجع . انما في المدى البعيد يمكن التوصل الى استقرار كبير في الاسعار اذا ما اعتمد نظام الصرف المتحرك الذي لا يسمح لاي بلد بأن يمارس سياسة نقدية تضخمية من دون ان تتعرض قيمة عملته الى الهبوط في سرعة . كما أنه لا يمكن ، بفضل هذا النظام، لا الولايات المتحدة ولا أي بلد اخر ان يحصل على موارد حقيقية من الخارج بواسطة ما يسمى « الديون النقدية » .

نهاية المطاف

في اي حال ، يبقى من الممكن ان يعاد الى الاسعار استقرارها وأن يحافظ على هذا الاستقرار شرط أن تتبع البلدان الاقتصادية الرئيسية سياسات نقدية فطنة شرط الا يكون نمو عملاتها في المستقبل أسرع من نمو طاقاتها وموجوداتها وخدماتها .

صحيح ان سيادة الدول على نفسها في عالمنا الحاضر لا تسمح بفرض الفطنة على من لا يريدها، لكن عدم الفطنة لن يعوض طويلا، وهذا ما يجعل نهاية نظام الصرف الثابت بداية لمرحلة امل .

س. ص.

(عن النشرة الشهرية للفيرست ناشونال سيتي بنك) .

نزف الادمغة العربية : ٣٧ ألفا في ٦ سنوات

الاختصاصي يكلف ٢٠ ألف دولار

عاملان في مختبر علمي في لبنان .

يعاني العالم العربي ، في مواجهته أمور التنمية ، مشاكل متعددة اهمها هجرة الادمغة اي النزف البشري في العلماء التقنيين والاختصاصيين الذين يغادرون بلادهم نهائيا الى الخارج .

وتعتبر البلاد العربية من اكثر المناطق معاناة لهجرة الادمغة والامكانات العلمية علما أنها من اشد المناطق حاجة اليها لانماء اقتصاداتها واستثمار مواردها وتحسين مستوى الحياة فيها .

وتستقطب الولايات المتحدة اكبر عدد من علماء العالم واختصاصييه . ففي العام ١٩٧٠ هاجر اليها ١٣٣٠٠ مهندس وفي ١٩٦٨ هاجر اليها ١٣٠٣٦ اختصاصيا وتقنيا من آسيا وحدها مقابل ٢٧٧٨ هاجروا اليها العام ١٩٦٤ اي بزيادة ٥٠٠ في المئة . بينما بلغ هذا الرقم ٩٠٠٠ عام ١٩٧٠ .

وقدر احد العلماء البريطانيين عدد الاطباء والمهندسين والاختصاصيين الذين هاجروا الى الولايات المتحدة بين ١٩٤٩ و ١٩٦٧ بمئة الف ينتمون الى القارات الخمس . كما بين احصاء ان ٢٤ في المئة من مجموع اعضاء اكاديمية العلوم الاميركية ولدوا في الخارج .

٣٧ الفا في ٦ سنوات

اما الادمغة العربية التي هاجرت الى الولايات المتحدة فتقدر بـ ٣٧٦٠٣ هاجروا اليها بين ٣٠ – ٦ – ١٩٦٢ و ٣٠ – ٦ – ١٩٦٨ بينهم ٦٥٠ تقنيا و ١٢٨٣ مهندسا و ٤٨١ عالما طبيعيا و ٧٩ عالم اجتماع و ٤٨٣ طبيبا و ٢٠٢ ممرضة . وكان عدد السوريين بينهم ٤٦٣ تقنيا و ١٢٩ مهندسا و٣٠٠ عالم طبيعي و٥ علماء اجتماع و ٤٣ طبيبا و ١٣ ممرضة مختصة .

اما مجموع عدد الادمغة السورية المهاجرة الى الولايات المتحدة فهو ٢٤٠٦ في مقابل ٩٣ مصريا و٨١٩١٠ لبنانيا و ٩٥٤ اردنيا و ٤١٩٢ عراقيا و ٢٤٧٧ مغربيا و ٤٩٧ تونسيا و ٩٨١ جزائريا .

وبين ١٩٦٦ و ١٩٦٩ استطاع ١٢٤٥ اختصاصيا من العالم العربي الحصول على الجنسية الاميركية منهم ١١٨ سوريا و ٣٥٧ مصريا و ٣٢٦ لبنانيا و ٢١١ عراقيا و ٣٩ مغربيا و ١٩٤ اردنيا .

من جهة اخرى تعتبر كندا البلد الثاني الاكثر اجتذابا للرعايا العرب . فقد هاجر اليها بين ١٩٦٢ و ١٩٦٧ نحو ١٥٢٠٧ اشخاص بينهم ٦٢٨٧ اختصاصيا وتقنيا منهم ٣١٥٠ مصريا و ١٢٢٣ لبنانيا و ١٠٥٦ مغربيا و ١٥٨ سوريا و ١٤٩ اردنيا و ٨١ عراقيا و ٢٠ تونسيا . وهم موزعون حسب الاختصاص : ١٣٩٦ تقنيا و ١٥٧ مهندسا و١٠٢ علماء طبيعة و ١٦١ طبيبا و ٢٦ ممرضة و ٣٦ معلما .

فرنسا الابرز اوروبيا

وتعتبر فرنسا احدى اهم البلدان الاوروبية اجتذابا للاختصاصيين والادمغة العربية فقد هاجر اليها بين ١٩٦٢ و ١٩٦٦ ، ٤٥٣ مهندسا و ٧٥ عالما طبيعيا و ١١ طبيبا و ٧ معلمين .

وارتفعت النسبة المئوية للمهاجرين من البلدان العربية الى كل من الولايات المتحدة وكندا بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٦ . فمن بين متخرجي الجامعات في سوريا هنالك ٥،٦٥ في المئة من المهندسين هاجروا في مقابل ١١،٧ في المئة من علماء الطبيعة و ٩،٣ في المئة من الاطباء و ١٨ في المئة من علماء الاجتماع . كما هاجر من لبنان ٣،٥٥ في المئة من المهندسين و ١٠،٥ في المئة من علماء الطبيعة و ٢،٤٩ في المئة من الاطباء و ١٥ في المئة من علماء الاجتماع . وفي العراق ٩،٢ في المئة من المهندسين و ٤،٩ في المئة من الاطباء و ١ في المئة من علماء الاجتماع . وفي مصر ١،٩ في المئة من المهندسين و ٤،٦ في المئة من علماء الطبيعة و ٣،٧ في المئة من الاطباء و ١ في المئة من المرضات و ١ في المئة ايضا من علماء الاجتماع .

وهاجر من الاردن ٢١،٨ في المئة من الاطباء .

ويمثل مجال الاختصاص في الولايات المتحدة دورا كبيرا في جذب الادمغة العربية المتخصصة . ففي عام ١٩٦٦ اكتسب ٣٦٦ طالبا عربيا في حقل العلوم الجنسية الاميركية بينما « دهش » أكثر من ٣٦٠٠ طالب عربي « بالكرم الاميركي » .

وفي ١٩٦٧ اعرب الطلاب اللبنانيون في الولايات المتحدة، وعددهم نحو ٨٠٠، عن رغبتهم في البقاء ، بينما في مصر ١٠ في المئة من الطلاب المسافرين لاكمال تخصصهم لا يفكرون في العودة الى بلادهم . وبلغ عددهم عام ١٩٦٨ نحو ٢٩٦ طالبا (نسبة العشرة في المئة) وهم يزدادون بمعدل ٣ في المئة سنويا . كما تبين ان بين ٣٠ و ٤٠ في المئة من الطلاب السعوديين و ٨٠ في المئة من الاردنيين لا يعودون الى بلادهم مباشرة بعد انهاء تخصصهم .

١٠٠ مليون دولار سنويا

ان هذا العدد من الادمغة المهاجرة يهدد مستقبل اقتصادات البلاد العربية . فالعالم العربي هو في حاجة الى ٦ الاف طبيب بين ١٩٦٧ و ١٩٧٨ و ٣٠ الف أستاذ جامعي . لكن ، اذا استمرت هجرة الادمغة العربية على هذا النمط فان كارثة تحل في العالم العربي ويصبح من المتعذر عليه جدا تأمين مثل هذا العدد .

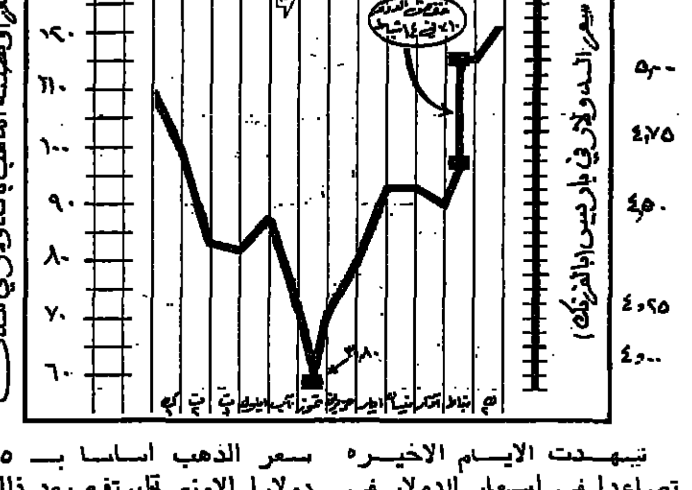
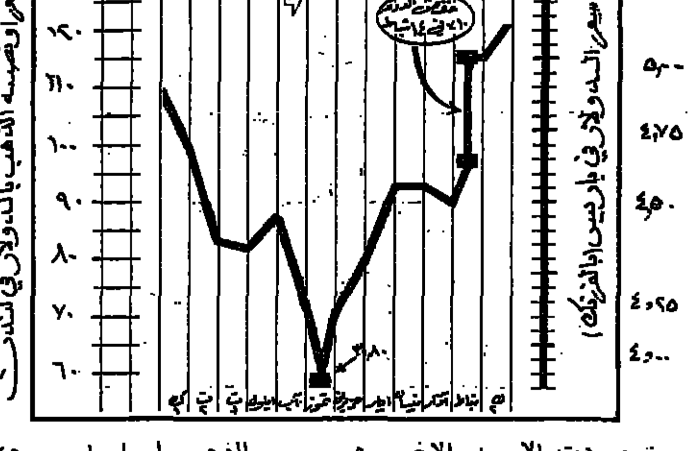
وتنفق الدول العربية ٢٠ الف دولار على الاختصاصي الواحد اي انها تتكلف ١٠٠ مليون دولار في السنة من مجموع مليار دولار تتكبدها الدول المتخلفة لتخصيص علمائها .

وفي ١٩٧١ بلغ عدد الطلاب العرب في الولايات المتحدة ٨٢٠٠ كلفوا ٣٣ مليون دولار في السنة في مقابل ٦٠ الف طالب عربي يتخصصون في بلدان مختلفة كلفوا ٢٤٠ مليون دولار .

م. مرقص

(المصدر الاساسي : الكومرس دي لوفان)

الدولار يصعد والذهب ينزل

شهدت الايام الاخيرة تصاعدا في اسعار الدولار في الاسواق المالية اذ سجلت هذه الاسعار تحسنا مطردا بالنسبة الى بقية العملات القوية . على رغم الاعلان خلال الايام الاولى من هذا الشهر عن وضع الميزان التجاري الاميركي لشهر تشرين الثاني ١٩٧٣ الذي تراجع فيه الفائض في الميزان التجاري الاميركي الى ٨٥ مليون دولار بينما كان ٣٢٧ مليونا خلال تشرين الاول ، فقد استمر الدولار في تحسنه وارتفاعه . وكان من المفترض ان يؤدي مثل هذا التراجع في فائض الميزان التجاري الاميركي الى تراجع في وضع الدولار في الاسواق المالية ، الا ان انعكاسات القرارات النفطية التي اتخذت في مؤتمري الكويت وطهران ورفع اسعار النفط الخام في شكل محسوس ادت الى دعم تحسن الدولار بسبب تزايد الطلب عليه من البلدان المستهلكة للنفط الخام لتسديد اثمان مستورداتها من النفط الخام .

في هذا الوقت سجل كل من المارك الالماني والفرنك الفرنسي تراجعا كما تراجع الجنيه الاسترليني على رغم الاتجاه الايجابي لحل مشكلة المناجم . وسجل الفرنك السويسري تراجعا بسيطا في وجه الدولار . والعملات الاوروبية الوحيدة التي صمدت في وجه انعكاسات الهزة النفطية الاخيرة كانت كورونات البلدان الاسكندينافية (نروج وأسوج والدانمرك) .

مشكلة الذهب

وتطرح عودة الدولار الى التحسن مشكلة الذهب على صعيد النقد الدولي . فسوق الذهب كانت جزئت في اذار ١٩٦٨ سوقين : سوق رسمية تتم فيها عمليات التبادل بين المصارف المركزية وحدد فيها سعر الذهب اساسا بـ ٣٥ دولارا الاونصة ليرتفع بعد ذلك الى ٤٢،٢٢ دولارا في اذار ١٩٧٣ بفعل الخفضين المتوالين في قيمة الدولار ، وسوق حرة يخضع تحديد الاسعار فيها لقاعدة العرض والطلب وابرزها اسواق لندن وزوريخ وباريس حيث سجل سعر الذهب ارتفاعا مذهلا فقفز من ٣٧ دولارا الاونصة في ١٩٧١ الى ١٢٧ دولارا في تموز ١٩٧٣ ليثبت خلال الاشهر الاخيرة في حدود ١٠٠ دولار الاونصة .

والطلب على الذهب لا يتم في نطاق الحياة النقدية الدولية فحسب بل يستخدم كمادة اولية في صناعة المجوهرات وطب الاسنان وبعض الصناعات الكهربائية الفنية . وتنتج افريقيا الجنوبية نحو ٧٧ في المئة من الاستهلاك العالمي لمادة الذهب .

واضافة الى تزايد الطلب على الذهب كمادة اولية هنالك عامل يؤثر الى حد في الوقت الحاضر في اسعار الذهب في الاسواق الدولية وهو دور الذهب في نظام النقد الدولي وهو عامل يتعرض منذ أكثر من سنتين لعلامات استفهام كبيرة .

وتساهم عوامل عدة في جعل سوق الذهب غير ثابتة ومعرضة لعمليات المضاربة خصوصا في المدين القصير والمتوسط ابرزها عدم ثبات او عدم وضوح دور الذهب مستقبلا في نظام النقد الدولي خصوصا بعدما اقدمت الولايات المتحدة على تعليق قابلية الدولار للتحويل وبعدما طرحت حاليا فكرة وجوب اعادة النظر في نظام النقد الدولي . يضاف الى هذه العوامل عوامل ظرفية قد تؤدي في المدى القصير الى تراجع في اسعار الذهب . ومعروف ان كل استقرار سياسي ونقدي يؤدي الى هبوط في اسعار الذهب بينما يؤدي تأزم الاوضاع العالمية ، سياسيا واقتصاديا ، الى ارتفاع في هذه الاسعار .

والاتجاه الدولي نحو حل المشكلات الدولية المعقدة كمشكلة فيتنام ومشكلة الشرق الاوسط والتعايش السلمي بين موسكو وواشنطن هي من العوامل السياسية التي تفرض جوا من الاستقرار السياسي . كما أن تحسن وضع ميزان المدفوعات الاميركي وبالتالي تحسن وضع الدولار في الاسواق المالية هما من العوامل التي تدفع بسعر الذهب نحو الهبوط يضاف الى ذلك التراجع المرتقب في انتاج البلدان الصناعية لاسباب ظرفية في القطاعات التي يستخدم فيها الذهب كمادة اولية مما سيؤدي الى تراجع الطلب عليه وبالتالي الى حصول تراجع ولو ضئيل في اسعاره .

الدكتور اسبريدون حوراني

« نشرت جريدتكم الغراء في « النهار الانمائي » الذي صدر يوم الاحد ٣٠-١٢-١٩٧٣ تقريرا « لبعثة الصليب الاحمر الى الجنوب » . ووردت في التقرير عبارة تحت فقرة «مركبا» تقول « يؤمن التطبيب الدكتور اسبريدون حوراني... لا يتقاضى أجرا انما يبيع أدوية (وغالبا ما تكون عينات طبية غير مسموح بيعها) . فبيانا للحقيقة اود ان اوضح ما يأتي :

١ – انني لا أتقاضى أجرا منذ بدأت عملي والدليل على ذلك انني الطبيب الوحيد الذي استطاع أن يثبت في هذه القرى الحدودية الفقيرة منذ أكثر من ٢٥ سنة .

٢ – انني ، اذ ابيع الدواء ، اؤدي خدمةانسانية وابذلتضحية كبيرة في هذه المنطقة نظرا الى بعد قراها عن مراكز الصيدليات في الاقضية ونظرا الى صعوبة المواصلات هناك كما ورد في التقرير .

٣ – أن تكون هذه الادوية عينات طبية فهذا افتراء علي وانه ليؤسفني أن تقوم بعثة محترمة كهذه البعثة بدراسة سطحية للناحية الصحية في هذه القرى وتستقي معلومات خاطئة وكاذبة من اناس مغرضين ساءهم ما أقوم به من خدمات انسانية تفوق الخدمات التي تقدمها تنظيماتهم الصحية في الجنوب .

٤ – ان العينات الطبية اقدمها مجانا الى الفقراء والمعوزين وتستطيع بعثة الصليب الاحمر بيان ذلك بمزيد من الدراسة العميقة والشاملة .

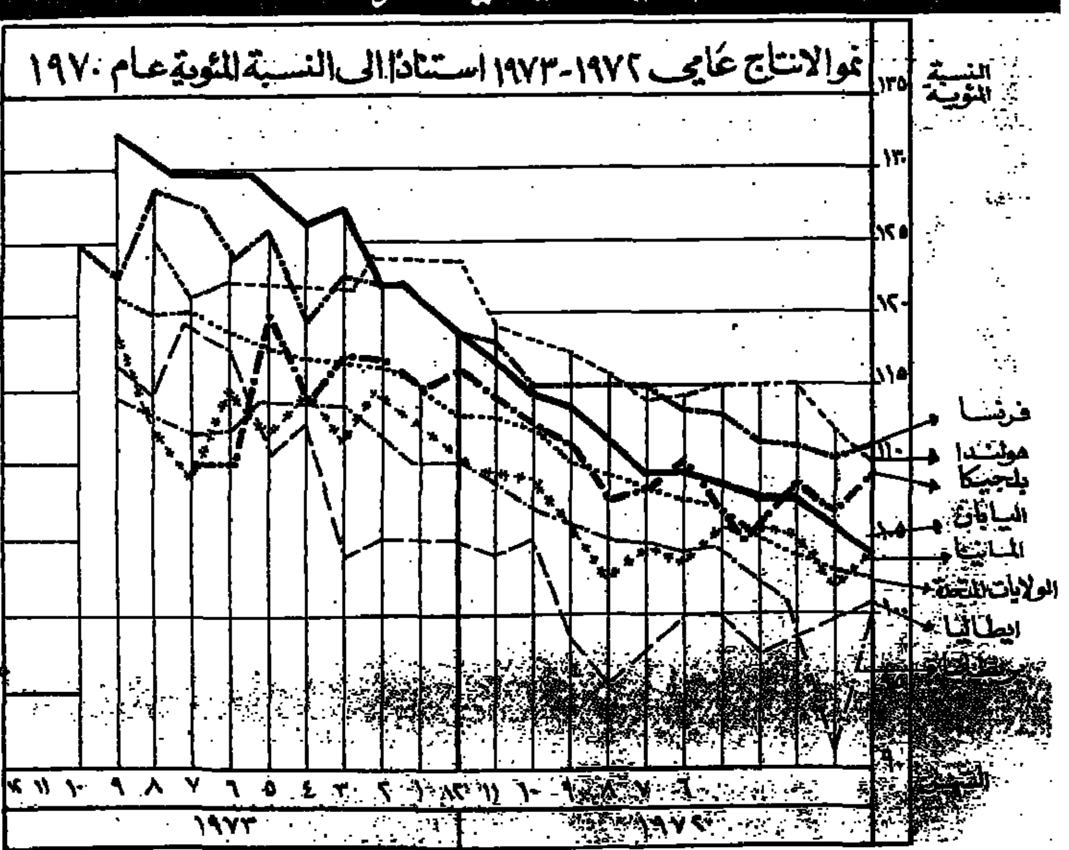
٥ – انني اعاين يوميا أكثر من مئة مريض في المنطقة واعطيهم أكثر من مئة دواء من خزانتي الخاصة المرخص بها من وزارة الصحة وهنا أسأل هذه البعثة وهي العليمة بالشؤون الطبية : هل يعقل أن تعطي شركات الادوية هذا العدد الكبير من العينات الطبية حتى أقوم أنا ببيعها ؟

انني اذ أسف لنشر مثل هذه المعلومات الخاطئة والمختلقة اؤكد انني لم اتوان ولن اتوانى يوما عن خدمة منطقتي ولسوف أستمر في عملي الفردي متحملا عبء مؤسسات عدة ليبقى جنوبنا صامدا حرا أبيا .

ولكم الشكر .

الدكتور اسبريدون حوراني
دير ميماس – مرجعيون » .

١٩٧٣ : أرقام قياسية في الزراعة والصناعة



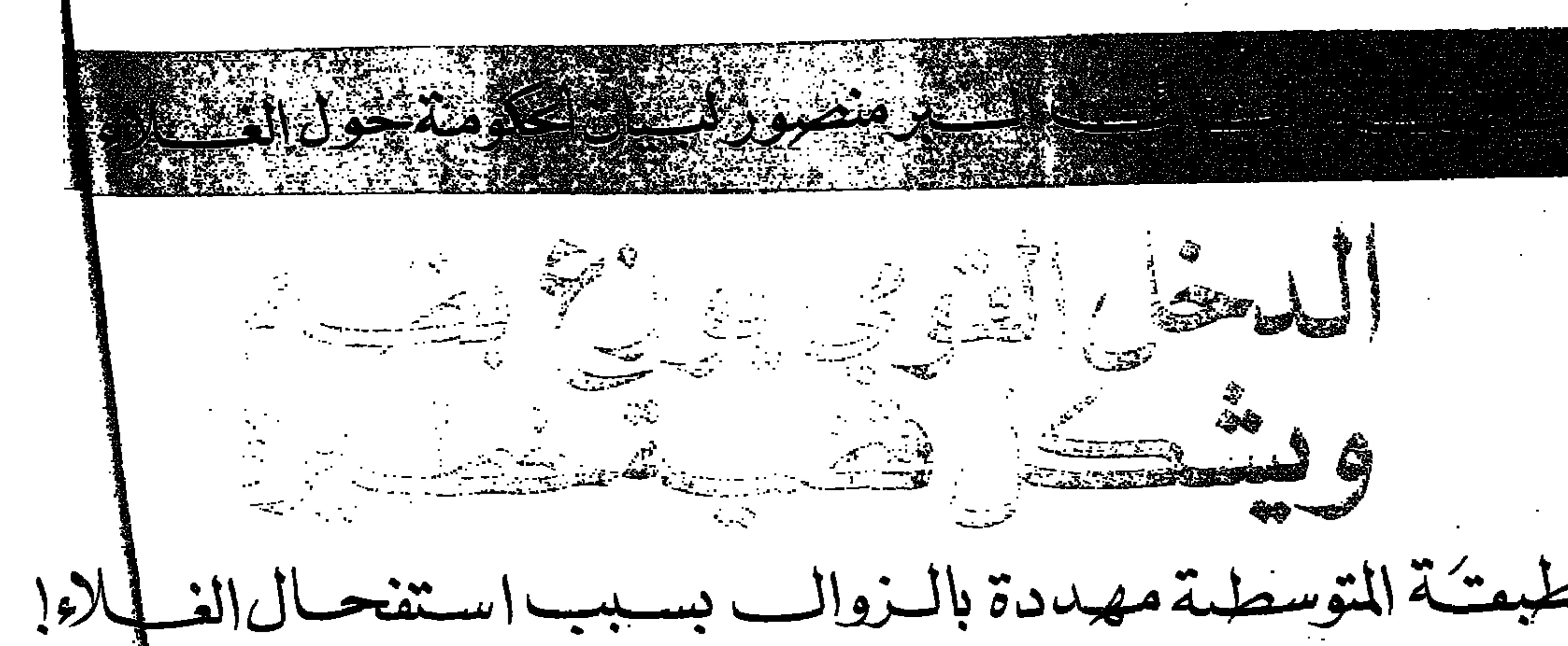
سجلت زيادة الانتاج في الحقول الزراعية والصناعية أرقاما قياسية أوائل عام ١٩٧٣ ، وحلت ايطاليا في المرتبة الاولى اذ وحدها ، من بين الدول الصناعية الكبرى ، استطاعت المحافظة على نسبة عالية من النمو ، في حين ان فرنسا لم تسجل سوى زيادة ١٠ في المئة في الاشهر الستة الاولى من السنة الماضية و ٦ في المئة في ما بقي منه . أما في المانيا الغربية فقد راوحت نسبة النمو بين ٤ و ٦ في المئة وذلك بسبب الزيادة الكبيرة التي طرأت على الصادرات .

وفي بريطانيا كان التقدم ملموسا على رغم الاضرابات العمالية . أما في الولايات المتحدة فقد سجلت نسبةالنمو ٧،٢ في المئة في مطلع السنة ثم ارتفعت الى ١٠ في المئة قبل أن تعود الى الهبوط اواخرها . وفي اليابان وصلت نسبة النمو الى ١٨ في المئة فما رفع حجم الانتاج القومي بنسبة ١١ في المئة .

بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي زاد الدخل القومي بنسبة ٦ في المئة في مقابل ٤ في المئة عام ١٩٧٢ . وسجلت زراعة القمح والحبوب أرقاما قياسية (٢٢٠ مليون طن) كذلك زراعة القطن (٦،٢ مليون طن). وقد اضطرت الحكومات ، بسبب التضخم المالي ، الى التدخل للحد من ارتفاع الاسعار .

ويقدر الخبراء ان أزمة الطاقة ستجبر دولا صناعية كثيرة على اعادة النظر في أهدافها .

هكذا من الأصل



الطبقة المتوسطة مهددة بالزوال بسبب استفحال الغلاء!


النائب البر منصور .

في جلسة مجلس النواب التي عقدت يوم الثلثاء الماضي رد النائب البر منصور (نائب بعلبك ــ الهرمل) على بيان رئيس الحكومة حول الغلاء بكلمة يمكن وصفها بانها « انتي ــ بيان » ، بيان مضاد . وشرح منصور اسباب الغلاء فردها الى ثلاثة : فقدان السياسة المالية والاقتصادية ، الاحتكارات القانونية والفعلية وفقدان هيبة الدولة والامن. وانهى هذه المناقشة بـ ١٩ اقتراحا اكثر شمولا من الـ ١٣ اقتراحا التي تقدمت بها الحكومة (راجع «النهار» ٢٨ كانون الاول ١٩٧٣) .

قال : « (...) لنا على الطريقة التي عالجت بها الحكومة موضوع الغلاء بعض الملاحظات الاساسية التي نستدل منها على مدى الجدوى والفعالية من التدابير التي اعلنت عنها الحكومة .

الملاحظة الاولى ان ليس في بيان الحكومة اي نظرة راهنة أو مستقبلية تنم عن سياسة اقتصادية ومالية معينة . اي اننا لا نستدل من هذا البيان الذي يعرف الغلاء ويعالجه على اي فهم اقتصادي له واي خطة علمية واضحة لمعالجته . البيان مجرد بعشرة اسباب تليها بعشرة تدابير لا شمول فيها ولا نية مستقبل ولا بادرة سياسة اقتصادية او مالية معينة . فقد اكتفت الحكومة في المدى الطويل بأن وعدتنا بمتابعة الدراسة الاقتصادية حول قضية الغلاء وكأننا يوم منحناها الثقة اعطيناها منحة للدراسة والتعلم (...).

حكاية قديمة تركت مآسي

الملاحظة الثانية التي لنا على بيان الحكومة انها اعتمدت طريقة كلاسيكية في التشويه الاعلامي حين اجتزأت بعض السلع المستوردة التي ارتفعت اسعارها ارتفاعا كبيرا وابرزتها لنا في مقدمة البيان وعبر ترداد الاعلام الرسمي لتذر بها الرماد في العيون فتوهمنا وتوهم المواطنين ان السبب الاساسي والرئيسي والجوهري للغلاء هو ارتفاع الاسعار العالمية (...) . ما هكذا تعالج الامور بموضوعية، كنا نتمنى عليكم امانة للموضوعية وطالما انكم تحبون الدرس ، ان تدرسوا وتعرضوا معدل تأثير هذا الارتفاع في الاسعار العالمية على مستوى متوسط الاسعار في لبنان انطلاقا من نسبة استهلاك هذه السلع في الاستهلاك الوطني العام وانطلاقا من نسبة ارتفاع هذه الاسعار في بلد المنشأ نفسه . ان الارتفاع الضخم في اسعار كل السلع التي عرضتم لها تضخيما لا تزيد على متوسط الاسعار الداخلية في لبنان بأكثر من٥٪ وربما اقل لو أنها ووجهت في حينها بتدابير وقائية وبمراقبة فعالة .

الملاحظة الثالثة التي لنا على طريقة معالجة الموضوع من قبل الحكومة ان كل الاسباب التي ذكرتها للغلاء، عدا التضخيم في ارتفاع الاسعار العالمية ، هي اسباب موجودة سابقا وقديمة بحيث لا يمكن ان تعزى اليها موجة الغلاء التي نعاني مآسيها اليوم .

فهل ان الطمع في فئة من التجار هو أمر مستحدث وجديد ؟ أن الطمع بل الجشع في هذه الفئة قديم قدم التجارة نفسها وعدم الجدوى في ملاحقة هذه الفئة هو في لبنان ايضا قديم قدم الجشع . وأما احالة بعضهم على القضاء فمهزلة وتسلية . هل حكم ولو واحد منهم ونفذ فيه الحكم ؟ ولا تتسترون بالقضاء فعندما تحيلون عليه مخالفات جدية لا هزلية يحكم ويتجرأ اما عندما يراكم تحيلون عليه دكنجي الزاوية وتتغاضون عن المستورد المحتكر فلن يحكم وهو على حق في الا يحكم لان اساس العدل مساواة الكبير والصغير أمام القانون لا تطبيقه على الصغار وحدهم.

أما بالنسبة الى زيادة الطلب فقد عزتها الحكومة الى أسباب لم تتغير نسبها هي أيضا حتى يصح أن ينسب اليها الغلاء الحالي .

الفقراء ومتوسطو الحال زادوا فقرا

فنسبة زيادة عدد السكان ونسبة زيادة عدد المقيمين الاجانب لم تتغير منذ سنة وأكثر . أما زيادة الدخل من الهجرة فحديث تقدير في أمر مجهول معتم . وأما بدعة البدع اي ارتفاع مستوى المعيشة عند الكثيرين فلتسمح لنا الحكومة : ان نوضح الامر . فمن هم الكثيرون ؟ الكثيرون اصبحوا اليوم فقراء فالفقير زاد فقرا ومتوسط الحال اصبح فقيرا والذين ارتفع مستوى معيشتهم هم قلة قلة . ولو كان الامر نقيض ذلك لما كانت هنالك شكوى من الغلاء . فان كنتم تجهلون فيجب ان تعلموا انه نتيجة الغلاء الذي نحن فيه هنالك طبقة برمتها مهددة بالزوال هي ما يسميه عقائديو النظام في لبنان بالطبقة الوسطى . فهذه الطبقة مهددة بالزوال اذ حولها الغلاء من كفاية الى فقر وحول معها الطبقة الفقيرة الى طبقة تاعسة، أما القلة فبالفعل جنت مكاسب الغلاء وزادت رخاء وبحبوحة على حساب السواد الاعظم .

ولو انكم ادركتم حقيقة الغلاء لعلمتم ان قلة العدالة هذه في توزيع الدخل هي من اسبابه الرئيسية بعدما كانت من أولى نتائجه .

ثم تردون نظام الاجازة والحماية في أسباب الغلاء وتذكرون في التدابير المتخذة لمكافحته انكم ستعملون على الغائها اذ انها ومنذ مدة هي بفضلكم ملغاة، فما هذا السبب الذي لا وجود له باعترافكم ؟ ولماذا تذكرونها في اسباب الغلاء حين هي غير موجودة . بل واكثر من ذلك فكونكم الغيتموها ولم يتأثر الغلاء بهذا الالغاء بدليل استمراره وعناده فمعنى ذلك انها لم تكن من اسبابه الرئيسية بل من اسبابه الثانوية على غرار كل الاسباب التي ذكرتم .

قضية البيع بالتقسيط وضعف المراقبة

وأسبابكم اخيرا هي البيع بالتقسيط وضعف اجهزة المراقبة .

أما البيع بالتقسيط فتذكرونه سببا ولا تذكرون اي تدبير للحد منه فهل لانكم لا تؤمنون بحقيقة كونه سببا ؟ وان لم يكن فلماذا ذكره ؟

يا سيدي هل تعتقد ان من في وسعه الشراء نقدا يشتري تقسيطا أم انكم تعتقدون ان الذين يشترون تقسيطا يشترون عن غير حاجة ؟ وان يكن الامر كذلك فهل في نيتكم آن تتهموا الفقراء الذين يشترون بالتقسيط انهم همسبب الغلاء؟ فان كان هذا قصدكم كما فهمنا وكما فهم الناس معنا عندما استمعوا الى وزير دولتكم على التلفزيون فنشكركم سلفا باسم جميع الفقراء ونذكركم بالقول المأثور « طلع الحق على الطليان » . ونذكركم بان البيع بالتقسيط موجود في لبنان وعلى نطاق واسع منذ الستينات وليس بالامر الجديد كي يتسبب في موجة الغلاء التي نحن فيها شأنه في هذا الامر تماما شأن نقص امكانات اجهزة المراقبة القديم قدم مسايرة الدولة للمحتكرين وقدم اعتقادها واعتقاد منظريها ان الفلت والانفلاش يعنيان الحرية الاقتصادية .

السبب الوحيد الذي فيه بعض الجدية من بين الاسباب التي عرضتها الحكومة هو سبب ارتفاع بعض الاسعار العالمية انما جديته تقف عند حدود الطريقة التي استعملتها الحكومة في ابرازه ، اذ تحول على يديها الى سبب تمويهي يقصد به تبرير التقصير والقصور : القصور في فهم اساس المشكلة والتقصير في سرعة معالجتها . ونذكر الحكومة هنا ان اسعار بعض السلع الداخلية زادت تقريبا بالنسبة نفسها التي زادتبها اسعار السلع المستوردةكالاراضي والايجارات، والرمول والترابة والبحص والخضر والفاكهة والى بقية المنتجات المحلية الاخرى من صناعية وزراعية .

الاسباب الحقيقية للغلاء معروفةومكتوبة

الاسباب الحقيقية اذن للغلاء هي غير تلك التي عرضت لها الحكومة . ولو ان الحكومة كلفت نفسها عناء قراءةقوانينها ومراسيمها ومنشوراتها الاحصائية، وكانت تجيد القراءة او تريدها لتبينت الاسباب الحقيقية ووفرت على نفسها عناء ترجمة بعض الاسعار العالمية المجتزأة والتي وقعت بين ايديها صدفة .

وبيان الاسباب وحده لا يكفي لحسن المواجهة انما يجب ايضا عرض النتائج المهمة التي ترتبت على موجة الغلاء ونجمت عنها فزادت في تأزم الوضع وصعوبة تداركه .

أسباب الغلاء الحقيقية في رأينا هي ثلاث :

ــ فقدان السياسة المالية والاقتصادية الذي نجم عنه التضخم المالي وانعدام سياسة الانماء الانتاجي .

ــ الاحتكارات القانونية والفعلية .

ــ فقدان هيبة الدولة وتضعضع حالة الامن .

وأما النتائج الاساسية المهمة فهي ثلاث كذلك :

ــ زيادة قلة العدالة في توزيع الدخل الوطني الذي ادى الى انهيار الطبقة الوسطى وزيادة فقر الطبقة الفقيرة .

ــ تعطيل سياسة الانماء الاجتماعي والتجهيز الاساسي الذي تنوي الدولة القيام بها .

ــ بوادر أزمة اقتصادية خطيرة .

السبب الاساسي لموجة الغلاء الفاحش التي تعم لبنان اليوم هو التضخم المالي المستمر منذ سنة وأكثر وليس التضخم النقدي كما بدا للدكتور امين الحافظ، التضخم النقدي موجود فعلا وبنسبة ١٥٪ منذ سنة ونيف الى اليوم الا انه ليس في ذاته سوى مؤشر ودليل على التضخم المالي المرعب الذي بلغت نسبته ٣٠٪ منذ سنة ونيف الى اليوم .

فالنقد المتداول وفقا لاحصاءات مديرية الاحصاء المركزي عدد ايلول ١٩٧٣ قد زاد من تموز ١٩٧٢ الى آب ١٩٧٣ من ١٠٥٠ مليون الىمليار و٢٠٠ مليون بمقدار ١٥٠ مليونا في سنة واحدة اي بنسبة ١٥٪ تقريبا .

أما قيمة التسليف فقد زادت من تموز ١٩٧٢ الى اب ١٩٧٣ من ٤ مليارات و٨٠٠ مليون الى ٦ مليارات و٤٠٠ مليون بمقدار مليار وستمئة مليون ليرة لبنانية اي بنسبة ٣٠٪ تقريبا .

ان السبب الاساسي لموجة الغلاء هو هذا الدفق الهائل من المال في هذه الفترة الزمنية القصيرة .

وكانت المشكلة تهون لو ان هذا المال ، اي التسليف، توجه الىالقطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني لكان قابله فيض من الانتاج امتصه ورفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين .

الا أن الواقع هو ان هذا الدفع الهائل من المال قد توجه الى المضاربات العقارية والى الانفاق الاستهلاكي فارتفعت الاسعار هذا الارتفاع الجنوني وما تزال ترتفع .

ويستدل في شكل صريح وواضح على هذا الدفق الاعمى في التسليف فقدان أي خطة أو نظرة أو سياسة للشؤون المالية والاقتصادية لدى المشرفين عليها في هذا البلد .

فان لم يكن من الممكن توجيه هذا الفيض من المال في أقنية الانفاق الانتاجي والاستثمار الانمائي بسبب انعدام السياسة الاقتصادية الانتاجية الانمائية فلماذا لم يعمد المسؤولون الى وقف الدفق نفسه .

لماذا لم يعمد المسؤولون في مصرف لبنان الى رفع نسبة الاحتياط المفروض على المصارف قصد التخفيف من التضخم وتقنينه ؟ لماذا لم يعمدوا الى محاولة توجيهه في أقنية الانفاق الانتاجي ؟ لماذا لم يحاول المسؤولون عن مصرف لبنان ووزارة المال تدارك الانفاق الاستهلاكي بتحديد سعر ثابت لليرة اللبنانية يتناسب مع انخفاض سعر الدولار اذ أنهم بتركهم الامر على حاله ساهموا في فتح الباب وسيعا أمام الاستيراد أي أمام الانفاق الاستهلاكي . أين كانت الحكومة من هذا الامر كله وبوادره واضحة بما يفقأ العين منذ تسلمها مهماتها في حزيران الماضي ؟ مسؤولية الحكومة اذاً كاملة في موضوع الغلاء .

السبب الثاني الاساسي في موجة الغلاء هو في توسع شبكة الاحتكارات القانونية والفعلية .

واثبات الاحتكارات القانونية لا يتطلب سوى قراءة النصوص القانونية اذ أنه، بحكم هذه النصوص، جميع المستوردين اليوم لاصناف مسجلة هم محتكرون قانونيون اذ لا أحد سوى التاجر الوكيل يستطيع استيراد الصنف الذي هو وكيله .

احتكار الخشب والحديد والسكر والارز

ان الاحتكار القانوني هذا للمواد المستوردة يرفع اسعارها بما لا يقل عن ٤٠٪ ولنا في بعض الامثال الظاهرة خير دليل . فهذه السيارات ، التي يشتريها من الوكيل في لبنان يدفع زيادة على سعرها لا تقل عن ٣٠ في المئة عن الذي يشتريها من بائع ثانوي في بلد المنشأ . كذلك بالنسبة الى أسعار الادوية المعروضة في السوق ، فالادوية المستوردة من الوكيل تباع بأضعاف أسعار الادوية التي يستوردها الضمان بموجب قانون خاص خوله حق الاستيراد المباشر متجاوزا التمثيل التجاري للوكيل المحلي وفي استطاعة أي منكم أن يتثبت بنفسه من هذه الفوارق الشاسعة في الاسعار بمجرد دخوله أي صيدلية وسؤاله مقارنا بين سعر دواء يباع للمضمونين وسعر الدواء نفسه يباع لسائر المواطنين اذ سوف يجد ان الفرق هو أحيانا ٣٠٠ ٪ .

اما بالنسبة الى المنتجات المحلية فبعض ارتفاع الاسعار فيها يرجع الى الحمايات الجمركية المرتفعة وبعضه الاخر وخصوصا في المواد الزراعية فيرجع الى السماح بالتصدير على حساب حاجات السوق المحلية كما يرجع أيضا الى احتكار الوسيط وتحكمه بالمزارع والمستهلك على السواء .

أما الاحتكارات الفعلية فكيف نرشد الحكومة اليها ؟ اننا نحيلها علىالتحقيقات الصحافيةالتي اجرتها بعض كبرى الصحف كـ « النهار » مثلا فترى انها تصلح مادة أولية أساسية للانطلاق في تحقيق جدي لكشف المحتكرين هذا اذا توافرت النية الصادقة في تطبيق قانون مكافحة الاحتكار وملاحقة كبار المحتكرينفالحكومة تعلم ان الخشب محتكر ، والارز محتكر ، والحديد محتكر ، وكل الاصناف الاساسية محتكرة انما المهم ان تتوافر النية في رؤية الاحتكار ومكافحته .

والسبب الاساسي الثالث في موجة الغلاء الفاحش الحالية هو فقدان هيبة الحكم وتضعضع حبل الامن . فاذا كانت الحكومة عاجزة عن ايقاف موجة السرقة والنهب والاعتداءات اليومية فكيف يثق الناس في انها قادرة على ملاحقة تاجر يرفع سعره تعسفا ؟

واذا كانت الدولة غير قادرة حاليا على حماية المؤسسات من فرض الخوة عليها وحماية الملتزمين من فرض الخوة عليهم وحماية المقاهي والمحلات التجارية الكبرى من الخوة فكيف ستحمي غدا اسواقها الشعبية من سيطرة القبضايات وكيف ستحول دون تحول هذه الاسواق هي الاخرى الى مناطق نفوذ واحتكارات ترفع الاسعار اكثر مما هي عليه اليوم ؟

ان الامن والشعور بالاطمئنان اساسيان لنجاح اي تدبير خصوصا في المجال الاقتصادي .

من مجمل هذه الاسباب يتبين ان مسؤولية الحكومة كاملة في موضوع الغلاء . ان تقصير الحكومة في معالجة التضخم المالي وتقصيرها في معالجة قضية الاحتكارات القانونية والفعلية وتقصيرها في مجال الامن هي الاسباب الحقيقية لموجة الغلاء الفاحش الذي نعانيه، وحين تظهر الاسباب تظهر المسؤوليات وتظهر معها اسباب العرض التمويهي الشاطر الذي حاولت الحكومة ان تبرر به موجة الغلاء امام المجلس وامام المواطنين عبر الاعلام الرسمي .

ومسؤولية الحكومة هذه تمتد لتشمل النتائج الخطيرة التي ترتبت على عدم معالجة الامر في حينه .

فالنتيجة الاولى اجتماعية وهي بداية زوال ما يسميه منظرو النظام الطبقة الوسطى ، وانحلالها في الطبقة الفقيرة التي زاد فقرها وبؤسها . فجميع اصحاب الرواتب والاجور والمداخيل المحدودة من صغار الحرفيين وصغار المنتجينالزراعيين والصناعيين وقسم كبير من فئة اصحاب المهن الحرة ، خسروا منذ سنة الى اليوم على الاقل ثلث القوة الشرائية لمداخيلهم الشهرية وباتوا بالكاد يستطيعون الكفاية في الحد الادنى من العيش، وتقابلهم في الهرم الاجتماعي فئة قليلة زاد غناها واتسعتثرواتها وزاد انفاقها وفحشها، فالدخل الوطني اصبح نتيجة هذا الغلاء يوزع بظلم اكثر مما كان عليه منذ سنة ونيف واصبح الظلم الاجتماعي هذا في توزيع الدخل الوطني قضية خطيرة تستلزم المواجهة الجدية .

والنتيجة الثانية فعالية واجتماعية وهي التعطيل الكلي او ما يشبهه لسياسة الانماء الاجتماعي وسياسة التجهيز الاساسي التي تحاول الدولة ان تنتهجها . فبعد الغلاء اين اصبحت سياسة الاسكان ومشاريع الاسكان وهل يعد في مقدور الحكومة ان تبني المساكن الشعبية ؟ وهل يعد في استطاعة ابناء الشعب ان يشتروا هذه المساكن ولو باسعار كلفتها ؟ اغلب الظن ان لا وبتنا نخشى على صديقنا وزير الاسكان ان يقفل الغلاء وزارته بعدما انشأناها بجهد جهيد . وهل ان التسليف المزمع مباشرته بواسطة الضمان ستكون له النتائج المرجوة بعدما ارتفعت اسعار الاراضي واسعار الشقق في هذا الشكل الجنوني ؟

وفي حقل التجهيز والانشاء فان الـ ٧٥ مليون ليرة المرصدة لبناء خمسة مستشفيات اصبحت اليوم غير كافية لبناء حتى ثلاثة مستشفيات ، والمئة مليون المرصدة لاوتوستراد طرابلس لن تصل به حتى الى البترون .

وفي صورة عامة يمكننا القول ان كل ارقام الموازنة التي سنباشر قريبا درسها اصبحت ارقاما غير حقيقية فهي وضعت في ايار بينما الاسعار ارتفعت منذ ذلك التاريخ بما يزيد على ٢٥٪ بحيث لم تعد الاعتمادات تكفي للمشاريع التي ارصدت من اجلها .

بوادر ازمة اقتصادية ونقدية

واما النتيجة الثالثة فهي اقتصادية اذ اننا نستشف في الافق ، مع رجائنا الصادق ان نكون مخطئين، بوادر ازمة اقتصادية خطيرة بدأت مؤشراتها بظاهرة فريدة من نوعها او تكاد وهي ظاهرة ارتفاع الفائدة بين المصارف الى نسبة لم تعرفها من قبل في تاريخها الى ١٣٪ . واذا بنا حيال امر مجيب من ناحية تضخم مالي هائل ومن ناحية اخرى ازمة سيولة بين المصارف . ونخشى اذا صمدت المصارف امام ازمة السيولة هذه الا تصمد السوق التجارية امام الحاح المصارف في حاجتها الى السيولة كما نخشى ، وأقنية الانفاق على ما هي عليه ، ان يؤدي تدخل مصرف لبنان والحكومة في مساعدة المصارف على اجتياز ازمة السيولة النقدية لديها الى تفاقم التضخم المالي وزيادة موجة الغلاء .

ان التدخل الواجب لانقاذ الوضع الاقتصادي من الدقة بمكان بحيث الي استنتاجا مما لم يفعله المسؤولون الماليون تقصيرا في ما سبق ، اخشى مما قد يفعلون في المستقبل علما ان سرعة التدخل ملحة وواجبة .

في ضوء مجمل تلك الاسباب وهذه النتائج يتبين لنا هزال التدابير التي اعلنت الحكومة انها ستعالج بها موجة الغلاء .

فبعض هذه التدابير وبالضبط ثلاثة منها ليست سوى استمرار لتدابير متخذة سابقا ومنذ امد وهي الغاء الاجازة المسبقة لاستيراد المواد الغذائية ؛ والغاء الرسوم الجمركية على معظم المواد الغذائية ولسنا ندري لماذا لا تلغى عن كل هذه المواد ، ومتابعة منع تصدير المواد الغذائية ولسنا ندري اذا كانت المواد الزراعية والحيوانية هي من ضمن المواد الغذائية في عرف الحكومة فالبيض ما زالت اسعاره مرتفعة وما زال يصدر كالسابق . وبعض هذه التدابير بوليسية (تدبير المراقبين والمحاكم الخاصة) وهي لن تجدي نفعا في رأينا لان التدابير البوليسية لا تنفع حيث هي اساسية فكيف بها حيث هي ثانوية ؟ وبعض هذه التدابير يؤدي الى زيادة رمزية في الدخل لا تتجاوز نسبتها في مجموعها ٢٪ بينما ضررها اكبر بكثير من فائدتها وهيزيادة التعويض العائلي والغاء المرسم البلدي عن الايجارات الصغيرة وخفض الضريبة على المداخيل الصغيرة . فزيادة خمس عشرة ليرة على التعويضات العائلية تساوي زيادة في الاجر مقدارها ١،٥٪ وهي ستذهب بعشرة ومن دون ان يشعر بها صاحبها اذ لن يستفيد منها بكاملها الا الاجير الذي لديه خمسة اولاد وأكثر بينما يتكلف بمجملها ما يزيد على ١٣ مليون ليرة لبنانية سنويا وتفرض زيادة فورية فياشتراكات الضمان الاجتماعي، وفي رأيي اننا لو أبعدنا الكسب الدعائي عن هذا التدبير لامكن استعمال اموال صندوق التعويضات العائلية لما هو اجدى وانفع كما سأبين في التدابير التي سأقترحها خصوصا لتصحيح التدبير الرامي الى تسليف المضمونين وجعله ممكن التطبيق اذ انه كما سبق وبينت غير ذي جدوى في وضعه الراهن .

تبقىتدابير اربعة من تلك التي اعلنت عنها الحكومة وهي تدابير مفيدة اذا ما صححت .فانشاء مجلس لضبط الاسعار مفيد اذا ما اعطيصلاحيةتحديد الاسعار ونسب الارباح على كل السلع المستوردة والمنتجة وفي رأيي يجب ان تحدد صلاحيات هذا المجلس بقانون كي لا تتعرض للانتقاص او الاهمال .

واستيراد الدولة للمواد الغذائية الاساسية يجب ان يتم من دون واسطة التجار وان يتم بيع هذه المواد من دون واسطتهم ايضا في مخازن عمومية تنشأ خصيصا لهذه الغاية .

اما الهالات فيجب ان تؤمن لها الحماية الكافية كي لا يسيطر عليها القبضايات فيفرضون الخوة ويحتكرون النفوذ وزوايا البيع فتعود مشكلة الوسيط على اسوأ مما كانت عليه .

وتسليف التعاونيات امر مفيد هو ايضا .

الا ان هذه التدابير المفيدة اذا ما صححت كما بينا ، تبقى تدابير جزئية لا تتعرض الى اساس المشكلة . فاذا ما اكتفينا بها سوف يزيد الغلاء سواء وان خدر قليلا ، لانها اشبه بمعالجة داء عضال بالمسكنات .

معالجة الازمة في ١٩ نقطة

فالمعالجة الاساسية تبدأ من الاسباب والنتائج الحقيقية التي عرضنا وفقا للتدابير الآتية :

الاول : على رأس هذه التدابير نرى وجوب اقالة المسؤولين عن السياسة المالية فورا من مصرف لبنان وتعيين مسؤولين اكفياء جدد وتغيير وزير المال بتعيين وزير متفرغ قادر على تنفيذ سياسة مالية هادفة وجذرية وفقا لما سنبين .

ونتمنى مخلصين الا يكون وزير الدولة المتخصص حاليا في الشؤون المالية الوزير الاصيل لاننا استدلالا مما سمعنا وقرأنا عن تدابيره لم نر انه استطاع ان يضع يده على بيت الداء بل نعتقد انه لم يفقه حقيقة المشكلة .

الثاني : التدبير الثاني رفع نسبة الاحتياط المفروض على المصارف تدريجا من ٧٪ الى ١٢٪ .

الثالث : تعديل قانون النقد والتسليف فورا بموجب مشروع معجل لتمكين الحكومة من الزام المصارف الاجنبية خاصة والمحلية باستثمار نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من ودائعها في مشاريع انتاجية زراعية وصناعية في لبنان .

الرابع : تحديد سعر ثابت لليرة اللبنانية نسبة الى الدولار يلزم مصرف لبنان بمحاولة المحافظة عليه ويكونهذا السعر المحدد الجديد دليل سياسة استهلاكية جديدة تحاول التخفيف من الاستيراد الاستهلاكي وتحاول تشجيع التصدير الصناعي .

الخامس : السعي الحثيث الى دخول السوق العربية المشتركة مع استثناء لبنان من الزام الوحدة الاقتصادية اذا امكن .

السادس : انشاء مناطق صناعية في خارج بيروت وتجهيزها بالانشاءات والتجهيزات الاساسية وتشجيع انشاء الصناعات فيها عنطريق منح بعض الاعفاءات.

السابع : وضع مخطط شامل لاستصلاح كل الاراضي اللبنانية ذات المردود الاقتصادي والتخطيط لريها وتنفيذ المخططين وفقا لروزنامة زمنية من المشروع الاخضر ووزارة الموارد المائية .

الثامن : الغاء التمثيل التجاري واباحة استيراد كل المواد المسجلة لجميع المواطنين .

التاسع : انشاء جهاز متخصص على مستوى عال من الكفاية والصلاحيات لتطبيق قانون مكافحة الاحتكارات اي « مكتب مكافحة الاحتكار » .

العاشر : خفض اسعار كلالسلع المنتجة محليا والتي ارتفعت من دون اي مبرر سوى الجشع وفرض الخوة والتسلط خفضا قسريا واعادتها الى ما كانت سابقا واخص منها الرمل والبحص والترابة وبقية مواد البناء وسواها .

الحادي عشر : منع تصدير كل السلع المنتجة محليا الى الخارج قبل تأمين حاجات السوق المحلية باسعار معتدلة .

الثاني عشر : تعميم تجربة الضمان الاجتماعي بالنسبة الى شراء الادوية على جميع المواطنين اما بتكليفه بموجب تشريع خاص الاستيراد لمصلحة جميع المواطنين واما انشاء جهاز خاص يقوم بهذه المهمة.

الثالث عشر : فرض ضريبة مرتفعة على الارباح المجنية من المضاربات العقارية .

الرابع عشر : فرض ضريبة سنوية على العقارات غير المبنية .

الخامس عشر : التشديد في جباية ضريبة الدخل بحيث لا يقل مردودها عن ٥٠٠ مليون ليرة سنويا والا فتلتزم جبايتها لشركات خاصة .

السادس عشر : خفض الايجارات كلها بنسبة لا تقل عن ١٥٪ واعتماد مبدأ التخمين لتحديد الايجار وفقا لمقياس مالي ثابت هو نسبة واحد الى ١٨ من سعر كلفة المأجور .

السابع عشر : تشجيع التسليف من الضمان بفائدة لا تتجاوز الـ ١،٥٪ على ان يدفع فرق الفائدة من فائض صندوق التعويض العائلي الحالي .

لثامن عشر : تشجيع تملك الشقق باعفاء صاحب الشقة الواحدة الذي يسكن فيها من الضريبة على الاملاك المبنية .

التاسع عشر : واخيرا ، ومساهمة في اعادة التوازن المالي الى موازنة اصحاب المداخيل المحدودة والعمال والاجراء ، نرى انه لا مناص من زيادة الاجور بما لا يقل عن ١٥٪ كحد ادنى وبصورة فورية .

ان مجموع هذه التدابير المتكاملة اذا ما نفذت بحزم ومعرفة كفيلة بتدارك الازمة وبتصحيح الاوضاع وبخفض الاسعار والا فان الوضع سيزداد سوءا وتدهورا وستزداد ازمة الغلاء مهددة بازمة اقتصادية واجتماعية سيئة العواقب » .

هكذا من الأصل